مبدأ شمولية القرآن وإحاطته: المعنى والدلالات والإشكالات

محمّد علي أيازي*

ترجمة: جواد علي كسّار

فكرة البحث

من البحوث النظرية ذات الصلة باستنباط الأحكام من القرآن، بحث الشمولية أو الجامعية. [ويشار في محله] إلى أنَّ القرآن ينطوي على نظرية إلهية كاملة، وأنّه عبارة عن جهاز ينهض ببناء نظام فكري عقيدي وعملي، على النحو الذي جاء بكلّ ما تمسّ الحاجة إليه، من دون أن ينفذ إليه أي نقص. ومن ثمَّ ينبغي أن يتّضح الدليل الذي تقوم عليه مثل هذه الدعوى، ثمَّ بيان ما المقصود منها؟ وما الموانع التي تواجهها، والمشكلات التي تمنع من قبولها والإيمان بها؟

لقد أثارت دعوى شمولية أحكام القرآن وإحاطتها وخلودها، أسئلة كثيرة، كما استحوذت ببحوث جادّة طالت مجالها المفهومي ومصداقها. ولقد حاولت في هذه المقالة تناول هذه البحوث ومعالجة أبعادها المختلفة في دراسة مستقلّة. مع ذلك، فإنَّ ما سنعرض له [هنا] يركّز على بعد خاص من الموضوع؛ متمثّلاً ببعد الشريعة والأحكام فقط.

على ضوء ذلك، سوف أشير في هذه المقالة إلى أصل الموضوع وإضاءة مفهومه، ثمَّ أنتقل بعدئذ إلى بحث المواضيع التالية: هل

* باحث متخصص بالدراسات القرآنية، صدر له العديد من المؤلفات في هذا المجال.

توفّرت الشريعة على ذكر الشمولية والإحاطة بالمفهوم المشار له آنفاً؟ وفي حال توفّرت على ذلك، فما هو المعنى المقصود له؟ ثمَّ هل ينطق لسان الأدلة القرآنية والروائية بهذه الشمولية ويشهد لها؟ وإلى أيّ مدى مثّلت هذه الخلفية الذهنية هاجساً جاداً للمؤلفين في آيات الأحكام؟ هل كان فقهاؤنا وهم في صدد استنباط الأحكام من الفروع والجزئيّات، يعيشون همّ بناء نظرية كاملة وتصميم جهاز فكري مولّد لنظام فكري وعملي؟ ثمَّ هل يعدّ ترقّب مثل هذه المهمّة من الدين أمراً معقولاً؛ وذلك على النحو الذي يكون فيه القرآن قد نهض ببيان جميع الأحكام، أو أنّه إذا لم يكن قد بيّن جميع الأحكام، فقد أشار في الحد الأقل إلى الأصول والمبادئ العامّة التي تشقّ الطريق للمنظّرين وتفتح السبيل أمام الفقهاء الذين يتبنّون مفاد الجامعية والشمولية، والإحاطة في الأحكام؟

من هذا المنطلق، لن يكون أمراً شاذاً أن نكشف عن تصورنا العام حيال القرآن ودائرة هذه الشمولية والإحاطة، ونحن بشأن دراسة المرتكزات النظرية لآيات الأحكام، ومن ثمَّ يضحى من الضروري أن نتناول بحوثاً من قبيل دور الدين ومجاله وما يُرتقب منه، وكذلك نظريات التصوّر الأقلّي والتصوّر الأكثري لدور الدين، وهكذا.

أضف إلى ذلك يمكن التعاطي مع ملاكات الشمولية والإحاطة بصفتها بحوثاً تُضيء مفهوم منطقة نفوذ الدين والمجال الذي يتوفّر عليه وينهض به. في نهاية المطاف تقود حصيلة هذه البحوث إلى طرح السؤال التالي: هل يمكن التوفّر على تصوّر معقول لمبدأ الشمولية يتواءم مع التحوّلات الزمانية والمكانية؟ وهل يمكن صياغة نظرية تستبطن مبدأ الإحاطة والشمول والجامعية، ولا تتعارض في الوقت ذاته مع التحوّلات التي تشهدها دنيا الإنسان والاحتياجات المتزايدة على هذا الصعيد، كما لا تصطدم مع المتغيرات الحياتية والصيغ السائدة للآداب والتقاليد والأعراف؟ من هذه الزاوية، تملي علينا طبيعة البحث عرض الشبهات التي تُثار حيال مبدأ جامعية الشريعة، وشمولها بلحاظ حيثيات الموضوع وأبعاده المختلفة، ما يفضي إلى وضوح الرؤية حول موقع الثابت والمتغيّر، والثغور التي تفصل بين البدعة من جهة، والإبداع والتجديد الفكري من جهة أخرى.

ومن البديهي أنَّ البحث حول مبدأ جامعيّة الدين وشمول الشريعة وإحاطتها، يعدّ مسألة كلامية تندرج في نطاق الكلام الجديد؛ حيث تؤدي معطيات البحث فيه إلى تجسير العلاقة بين عناصر كمال الدين والخلود والإحاطة. لكن برغم الطابع الكلامي للبحث فإنَّ استجلاء رؤية واضحة فيه، يفضي من دون شك، إلى أن تكتسب الأهداف التي نبتغيها من

آيات الأحكام أبعاداً أكثر شفافيّة، ومن ثمَّ يملي علينا ذلك أن نكون أكثر واقعية في طلب الأحكام من القرآن.

لكن انطلاقنا من رؤية تفيد بأن لا ننتظر الكثير من القرآن، إنّما هو بمنزلة سيف ذي حدّين، فمن جهة يسوقنا الحدّ الأول منه إلى أن نحثّ الخطى صوب القوانين العامّة والقواعد الكلّية، ليكون القرآن حينئذ بمنزلة القوانين الأساسية (الدساتير) للبلدان وبمثابة أمّ القوانين، ومصدرها، ومرجعها وأصلها، من دون أن ينطوي على الفروع والأحكام الجزئيّة؛ كما يدفعنا هذا الحدّ، أيضاً، للتفتيش عن القواعد الأبدية الثابتة فيه من بين ثنايا آيات القرآن الكريم بأجمعها. ومن جهة أخرى، سيقلّل ذلك من مستوى توقّعنا وما نتوقعه من القرآن على النحو الذي لا ننتظر فيه كلّ شيء منه، ولا نترقّب أن يلبّي كتاب الله كلّ حاجاتنا ويجيب عن أسئلتنا كلها.

ثمَّ إنَّ عدم خوض القرآن في كلّ الأمور، وعدم تحديده لكلّ شؤوننا وتدابيرنا، لا يعدّ دليلاً على نقصه؛ لأنَّ معايير شموله وإحاطته وجامعيته هي من سنخ آخر؛ بمعنى أنّها من سنخ الكتب الإلهية الأبدية والخالدة.

المحور الأول:

توضيح العناوين ذات الصلة بشمولية أحكام القرآن:

١. مفهوم الشمولية والإحاطة:

شهد مفهوم الجامعية بحوثاً كثيرة، كما تناولته العديد من الاجتهادات. فقد ركّز بعض الباحثين على الأبعاد ذات الصلة بالأحكام، كما تعامل بعضهم الآخر مع الفكرة من زاوية ما تنطوي عليه من نتائج ومعطيات. انطلاقاً من هذا التنوّع، ذهب بعضٌ إلى أنَّ المقصود من الإحاطة والشمول، هو أن تكون أحكام القرآن كاملة ومستوعبة للأوامر، على النحو الذي لم تغفل فيه عن أي مسألة على الإطلاق، وأنّها انطوت على كلّ ما ينبغي بيانه، بصرف النظر عمّا إذا كانت تلك الأمور تحمل وصفاً دينياً أم لا.

إلى جوار ذلك، ذهب فريق آخر في بيان ما يقصده من الإحاطة والشمول، إلى أن تكون الأحكام كاملة وشاملة في دائرة ما يدخل في نطاق المسؤولية الدينية وحسب؛ بمعنى أنَّ

هذا المبدأ نهض ببيان كلّ ما ينبغي للدين أن يُبينّه، واستوعب جميع ما يترقّبه المتديّنون ممّا ينبغي أن تجيء به الديانات والأنبياء. صحيح أنَّ في القرآن مطالب تقع خارج نطاق مجال الدين، بيد أنَّ ذلك لا يعدّ دليلاً على وجوب ذكر مثل هذه الأمور، لكي يصحّ الاعتراض على عدم بيانه للأمور الأخرى مما لم يتوفّر على بيانها.

ثمَّ فريق ثالث ذهب إلى أنَّ تلبية كلّ ما يترقّبه المتديّنون من الدين وإن كان أمراً مطلوباً، لكنّه غير قابل للتحقّق. فربّما وفّى الدين، أحياناً، ببعض ما يرجوه المتديّنون ممّا لا يقع في دائرة مسؤولية الشريعة، ولكن يبقى الدور الكلّي الجامع الذي يحدّد السُبل الكفيلة بذلك في نطاق دين يدّعي الخلود والأبدية؛ بمعنى أنّه يتّسم بوصف الشمول والجامعية على الدوام ويحافظ على صفة الإحاطة على نحو ثابت. على ضوء هذا المعنى للشمول والجامعية، يكفي لهذا الدين أن ينهض ببيان الأصول العامّة والقواعد الكلية، ومفاتيح مراجعة المصادر الأخرى، بالإضافة إلى توفيره الأجواء المناسبة لإدراك التكليف ومعرفة المسؤولية، من دون أن يتورّط بذكر التفاصيل والجزئيّات؛ وأن يجتنب، في الوقت ذاته، التدخّل في الأمور التي لا تدخل في مضمار الدين ودائرته.

وأخيراً، ذهب فريق رابع إلى أنَّ المراد من الجامعية والكمال، هو ذكر الأحكام والأوامر، على نحو لا تكون معه ثمَّ حاجة بعد ذلك للنسخ أو المجيء بأحكام جديدة. أمّا إذا ما قورنت بالعلوم الأخرى، فستكون الجامعية والكمال بمعنى نفي تقدّم الدين وعدم تطوّره وتكامله على مرّ التأريخ. أجل، يمكن للفقه أن يتكامل، كما يمكن للكلام أنَّ يتطوّر، وذلك بخلاف الأحكام والشريعة التي لا تقبل التكامل؛ إذ إن التكامل يفترض نقصاً. كما أنّه ليس ثمَّ حاجة للإضافة؛ إذ استوفت الشريعة والأحكام كلّ ما هو مطلوب، إنّما هي مسؤوليتنا؛ حيث ينبغي لنا أن نبرزها على نحو عصري، ونجدّد فيها بما ينسجم مع التحوّلات.

يبقى أن نشير إلى أنَّ بحث الجامعية لم يكن يعبَّر عنه في الماضي بمثل هذه الأداءات، وإنّما كان يأتي من خلال مفاهيم وصيغ أدائية تكون نتيجتها الجامعية والشمول. فعلى سبيل المثال، كان يعبّر عن القرآن، بالصيغ التعبيرية التالية: إنّه بيان لكلّ ما يحتاج إليه الناس، من قبيل معرفة الحلال والحرام، والثواب والعقاب، والهداية والضلال، والرحمة والحسن.

من هنا، صار مفهوم الجامعية عامّاً بنظر البعض؛ بمعنى أنَّ القرآن هو بصدد بيان كلّ معضل، وأنّه ينطق بجميع العلوم والمعارف البشرية. فما دام الدين يجيب على كلّ

المشكلات العلمية والفكرية التي يواجهها الإنسان، وأنّه يأخذ على مسؤوليته تنظيم جميع أبعاد الحياة الفردية والاجتماعية للدنيا والآخرة؛ فإذاً، يمكن استخراج الكثير من العلوم من القرآن.

عند الانتقال إلى فريق آخر يمثّل الأغلبية، تجده يؤمن بأنَّ القرآن جامع وهو بصدد حلّ مشكلات الإنسان، ولكن ليس أيّة مشكلة، بل تلك التي ترجع إلى أمور الدين، وما يترقّب بيانه من قبل الشارع.

ولمّا كان بحث جامعية الدين وإحاطته قد غذّته تعبيرات مستمدة من القرآن نفسه، فإن أبرز معالمه قد عُرضت في القرآن نفسه، وبذلك انطلقت أكثر البحوث حوله من قبل مفسّري هذا الكتاب الإلهي الكريم. وعندئذ، يصبح من الطبيعي العثور على بواكير هذه المسألة وتلمّس بذورها في ثنايا كلام المفسّرين، عند حديثهم عن بعض الآيات التي يتمّ الاستدلال بها على مبدأ الشمول والإحاطة، بل يمكن العثور على تنويعات هذه الأقوال في نصوص مفسّري الصحابة والتابعين.

على سبيل المثال، جاء عن ابن مسعود (ت: ٧٤هـ) أحد حفّاظ القرآن وممّن توفّر على جمعه، قوله: «**إن الله أنزل في القرآن كلّ عمل، وبيّن لنا كلّ شيء**»[١]. كما أنَّ ابن عباس (ت: ٦٨هـ) عبّر عن جامعية القرآن وشموله، بما ذكره من أنَّ هذا القرآن تبيان؛ بمعنى أنه توفّر على بيان كلّ ما له صلة بمسائل الحلال والحرام، وما أمر الله به وما نهى عنه[٢]. من جهته، نقل أبان بن تغلب عن مجاهد، بأن المقصود من الجامعية هو بيان كلّ ما أحله الله وحرّمه؛ مما يعني أن وظيفة القرآن في البيان مقصورة على دائرة الأحكام وحدها[٣].

من جهة أخرى، صدرت روايات عن أهل البيت عليهم السلام، تضيء الأبعاد المفهومية للجامعية ومبدأ الشمول على نحو معيّن، كما سنعرض لذلك في موضعه المناسب من البحث، وطبيعي أنَّه لم يرد لفظ الجامعية والشمول بنفسه في جميع هذه النصوص والكتابات، وإنّما الذي كان هو الحديث عن بيان القرآن لكلّ شأن، ممّا توفّرت النصوص على استيفائه في ظلّ الآية الكريمة: ﴿**ونَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾[٤]، وكذلك الحديث عن كمال الأحكام في ظلّ الآية: ﴿**اليَوْمَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾[٥].

يبدو أنَّ المعنى المتبادر لمفهوم تبيان القرآن لكلّ شيء، كان مقصوراً في ذلك العصر على دائرة الأوامر والنواهي والأحكام، كما فُسِّرت جامعية القرآن وشموله ببيان الأحكام

والشريعة. من هذا المنطلق، أثار بعضهم شبهة تفيد بأنَّ سورة النحل هي من السور المكية؛ إذ إنّها حين نزلت لم تكن قد نزلت بعدُ الكثير من أحكام القرآن. ومادام القرآن قد عرّف نفسه في الآية العتيدة تلك من سورة النحل بأنّه تبيان لكلّ الأحكام، فمن الواضح إذاً، أنَّ هذا الكلام ينطوي على مفهوم آخر! وأجاب عن ذلك آخرون، بأنَّ المقصود من وصف القرآن نفسه أنّه تبيان لكلّ شيء هو الحديث عن دور القرآن وبيان موقعه، وأنَّ المقصود من الأحكام هو ماهيّة الأحكام وكلّياتها. فحتّى لو لم يبيّن القرآن الأحكام كلّها في ذلك العصر ـ عصر نزول الآية ـ فإنَّ ما كان يقصده هو قابلية الكتاب وطاقته، بكلّ ما لذلك من معنى[٦].

مهما يكن الأمر، فإنَّ الحدّ الأقل المتبادر من مفهوم الجامعية حين يمّر الحديث عنه في نصوص أئمّة أهل البيت–عليهم السلام– وتفسير الصحابة والتابعين، بل وحتّى المفسّرين؛ إنّما يدور حيال أحكام الشريعة؛ أي أوامر القرآن ونواهيه. وإذا ما قالوا بأنَّ في القرآن بيان كلّ شيء، فهم يقصدون أنّه لم يقصر عن شيء في بيان أحكام الحلال والحرام. أمّا أن تكون الجامعية بمعنى شمول القرآن لأمور أخرى خارج هذه المنطقة، فهو مفهوم برز فيما بعد، أو أنه لم يتمّ التعرّض له على أساس ما هو موجود في التراث القرآني المشار إليه[٧].

المشكلة التي تثار حيال مفهوم هذا الكلام، أنّه إذا قيل إنَّ القرآن مبيّن لكلّ الأحكام، وذلك في الوقت الذي نرى فيه عدم بيانه لكثير من المسائل والأحكام، أو إنّه اكتفى ببيان الكلّيات والمبادئ العامّة، أو إنَّ البيان القرآني لها جاء مجملاً؛ فإنَّ ذلك كلّه يفضي إلى نتيجة تُملي ضرورة صياغة الجامعية وصبّها في معنىً يتّسق مع هذه الإشكالية ويتطابق معها. على أنَّ المشكلة نفسها تبرز بوجه من يتبنّى لشمولية القرآن معنىً أعم يتخطّى دائرة الأحكام، إلى المعارف والعلوم البشرية. لمواجهة هذه المشكلة، تبنّى البعض، ولو تلويحاً، معنىً للجامعية والشمول ينصب على الموارد ذات الصلة بالشارع وحسب، وفي النطاق الذي يدخل بدائرة الدين ومنطقته فقط، كما ذهب إلى ذلك الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) مثلاً[٨].

من جهة أخرى، أكَّد هؤلاء أنَّ القرآن الكريم وإن لم يبيّن جميع أحكام الحلال والحرام أو بيّنها على نحو إجمالي، لكنه بيّن الخطوط العريضة للشريعة ومبادئها وعناوينها العامّة، وأومأ إلى قواعد لكشف الأحكام لكي يتمّ من خلال ذلك استنباط الحكم وعرضه في كلّ عصر، وفاقاً لتلك الخطوط العريضة وبما ينسجم معها ومع تلك القواعد العامّة[٩].

المشكلة الأخرى التي يواجهها مفهوم الجامعية، تبرز في الشبهة التي تفيد: إذا كان القرآن في عين كونه جامعاً ومبيّناً للأصول والكلّيات والمبادئ العامّة، لم يتوفّر على بيان الأحكام والفروع، ولكن مع ذلك أضحى جامعاً يتّسم بالشمول والإحاطة؛ فإنَّ النتيجة المترتبة على هذا المنطق، هي أن لا يكون كتاب الله مبيّناً وواضحاً على النحو الذي يستطيع فيه كلّ إنسان أن يأخذ منه الأحكام وقتما يريد. ومردّ ذلك، أنه إذا كان الكتاب مشتملاً على جميع الفروع والجزئيّات، وقد توفّر على بيان كلّ شيء على نحوٍ واضح وصريح، وجاء خالياً من الرمز والإشارة والإجمال، فسيكون تبياناً وجامعاً؛ أمّا إذا اكتفى هذا الكتاب بالإشارة إلى بعض الأحكام على نحو تفصيلي، ثمَّ جرى في نسقه العام على اشتمال أصول الأحكام وقواعدها، فعندئذ لن يكون تبياناً وواضحاً وإن توفّر على بيان بعض الأحكام تفصيلاً؛ لأنَّ من لوازم هذا الضرب من الجامعية التفصيلية التي يصار للحديث عنها، الإبانة والوضوح، وهذا ما لا يتوفّر في الأحكام في نطاق هذه الفرضية [فرضية بيان الكتاب لبعض الأحكام تفصيلاً واكتفائه ببيان القواعد والمبادئ العامّة في البقية] ، الأمر الذي يزلزل الركن الآخر للجامعية متمثّلاً بشفافية الأحكام، ويجعله عرضة للخطر.

أما الفخر الرازي (ت: ٦٠٣هـ) الذي أدرك تبعات هذه المشكلة، وانتبه كما يبدو إلى أنه إذا قال بشمولية القرآن لجميع الأحكام الإنسانية، فينبغي له أن يوضّح أين توجد هذه الأحكام؛ فقد ميّز بدءاً بين الاشتمال والاجتماع، ثمَّ عمد بعدئذ إلى بيان الأحكام السلبية للمسألة، و أوضح أنَّ عثور المكلفين على بعض الفروع وعدم عثورهم على بعضها الآخر عند عودتهم إلى القرآن، هو دليل على عدم وجود تلك الأحكام التي لم يعثروا عليها، وحينئذ يكون الأصل في هذه المواقع هو براءة الذمّة؛ لأنَّنا لا نعرف ما إذا كان ثمَّ تكليف وراء ما عثرنا عليه أم لا. ومن هذا المنطلق يتعيَّن العمل بأصل براءة الذمّة في مثل هذه المواقع. وبنصّ تعبيره: «**أمّا علم الفروع، فالأصل براءة الذمّة إلا ما ورد على سبيل التفصيل في هذا الكتاب، وذلك يدلّ على أنَّه لا تكليف من الله تعالى إلا ما ورد في هذا القرآن**»(١٠).

على أساس هذا التفسير ستتمحور الأحكام في مواقعها، وإذا استثنينا مناطق الفراغ والمجالات المسكوت عنها، فإنَّ النتيجة التي يفضي إليها هذا المرتكز للجامعية والشمول، هي أنَّ التكليف ينحصر في ما تمّ بيانه ولا تكليف خارج هذه الدائرة، وإحاطة القرآن وجامعيته تتحرّك هي الأخرى في نطاق مكوّنات القرآن وما موجود فيه. في ظلّ هذه الرؤية يضحى القرآن بمنزلة الأسلاك الشائكة التي تحدّد دائرة الشريعة وحدودها، ومن ثمَّ ينبغي البحث عن بقية الاحتياجات في مواضع أخرى.

على ضوء ذلك، يشمل الحدّ الأدنى لمفهوم الجامعية أحكام الحلال والحرام، لكن من دون أن يعني ذلك كلّ الأحكام وتفاصيل التكاليف. فالقرآن وإن أبان بعض الفروع، إلا أنَّ الاتجاه العام تحرّك في نطاق بيان الأحكام الكلّية العامّة والقواعد الأساسية للشريعة، وقلّما بادر إلى تفصيل المسائل، على أن يُلحظ أنَّ الجامعية هي غير السعة والشمول. على أساس هذا الفرق يمكن للجامعية أن تتحقّق بحدٍّ أدنى من بيان الأحكام.

وما دامت مسألة دائرة الدين ومجاله تتحرّك في نطاق قضايا وأمور تتّصل بالمجال الديني وبيان الوحي، فهي تتّسق مع مهمة بيان رؤوس الأحكام والخطوط العريضة والقواعد الكلّية، من دون أن يعني ذلك أنَّ القرآن يضم أي مسألة أو علم، أو تكليف ممّا يمكن للعقل الإنساني والتجربة البشرية أن يُدركاه وينهضا به.

٢. العلاقة بين جامعية الشريعة والدين:

إذا آمن الإنسان بجامعية الدين وشموله، فهل يسوغ له أن لا يؤمن بجامعية الشريعة وإحاطتها؟ أم بالعكس؛ بأن يؤمن بكمال الشريعة ولا يؤمن بجامعية الدين؟

السؤال الآخر الذي يواجهه البحث في هذا السياق، هو: هل تنبثق جامعية الشريعة من جامعية الدين، أم أن لها هوية خاصّة تستقلّ بها؟ بعبارة أخرى، هل تعدّ جامعية الشريعة من لوازم جامعية الدين، ومن ثمَّ ينبغي لمن يؤمن بالثانية أن يؤمن بالأولى، أم أنَّ هاتين الاثنتين مقولتان قابلتان للانفكاك عن بعضهما ولا تلازم بينهما؟

لا ريب في أنَّ القدر المتيقن لكلّ من ذهب إلى مبدأ جامعية الدين وأذعن بها على نحو عام، وآمن بأنَّ الدين يتصف بالشمول والإحاطة على صعيد مختلف الجوانب العقيدية، والأخلاقية والفقهية التي ينطوي عليها؛ لا ريب أنَّ القدر المتيقن لهؤلاء في مسألة الجامعية والوجه البارز لها عندهم، كان يتمثّل بإيمانهم بجامعية الشريعة على ما سلفت الإشارة إليه. فمنطق هؤلاء تنتظمه اللبنات التالية: إنَّ للقرآن كمالاً، وهو لم يقصُر عن أي شيء، وفي الوقت ذاته، فإنَّ القرآن بيان لكلّ ما يحتاج إليه الناس في أمر الدين؛ لأنَّ الدين إذا قصُر عن النهوض بهذه المهمّة سيكون ناقصاً، لا فرق في أن ينصبّ بيانه وما جاء به على معرفة الحلال والحرام، أو الثواب والعقاب، أو الهداية والضلال، أو الرحمة والإحسان بالصالحين، والنقمة والنكال بالكاذبين. ولهذا السبب بالذات، يلجأ هؤلاء إلى تفسير بعض بيانات القرآن بهذا النمط من المعاني وتحليلها على هذا الضوء، كما هو الحال في قصص

الأنبياء، وذكر الأقوام السابقين، ووصف الخلقة ووصف آيات الله والظواهر الكونية. ولكي يعطي هؤلاء وصفاً دينياً لهذه المسائل، تراهم يقولون: إنَّ الهدف من ذكر هذه الأمور هو التشويق للأعمال الصالحة الحسنة والحثّ على ترك الأعمال السيّئة القبيحة، وإنَّ الاتجاه العام الذي تتحرّك به التعاليم والأحكام هو اتجاه جوارحي لا جوانحي. وفاقاً لهذا المنطق سيكون لازم الإيمان بجامعية القرآن؛ الجامعية في الأحكام والشريعة.

على ضوء هذا النسق سيترتّب معنىً آخر للجامعية وطبيعة العلاقة بينها وبين الدين. فإذا ما انطلق الإنسان من تفسير لـ «**أكملية الدين**»[١١] و«**تبيان الكتاب لكلّ شيء**»[١٢]، يقصره على أحكام الحلال والحرام فقط، ويذهب إلى أنّه ليس من وظيفة القرآن بيان كلّ شيء ممّا يتصل بنطاق الأمور العقيدية والأخلاقية وجميع العلوم والمعارف الدينية، مستدلاً على ذلك بأنَّ القرآن وإن كان ينبغي أن يهدي الناس في الأمور الأخروية ويتدخّل أحياناً بالأمور الدنيوية ذات الصلة بالدين، إلا أنّه ليس من الضروري أن يبيّن جميع هذه الأمور؛ وذلك لأنَّ الله –سبحانه– منح الإنسان العقل لكي يفكّر بنفسه ويختار أفضل سُبل الحياة، بيد أنَّ ذلك لا يعني سكوت القرآن حيال الشريعة والأحكام والمناسك، وعلى نحو عام لا يعني صمته إزاء الأوامر والنواهي ممّا يكون في القيام به الثواب وفي تركه العقاب؛ فالقرآن لا يسعه الامتناع عن هذه الأمور التي تحتاج إلى البيان. وبذلك لا تكليف على العباد إلا ببلاغ[١٣]، وإلا لزم منه قبح العقاب بلا بيان بحسب تعبير الأصوليين.

تأسيساً على هذا الوصف، تأخذ الجامعية موقعها في نطاق الأحكام والشريعة فقط، ومن ثمَّ لا يلزم من الجامعية في الأحكام، الجامعية في الدين.

تأييداً لهذه النظرية، حدّد بعضهم نطاق الجامعية منذ البدء بمسائل الحلال والحرام، كما ذهب إليه ابن عبّاس بحسب ما يُنقَل عنه[١٤]. بيد أنَّ الأمر يختلف إذا نظرنا إليه انطلاقاً من الروايات الواصلة إلينا عن أهل البيت عليهم السلام، عند تفسير قوله سبحانه: ﴿ **تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ على ما سنشير إليه لا حقاً، إذ جاءت البيانية نافذة في كلّ شيء، وعدّوها ناظرة إلى أحكام الحلال والحرام، وأخبار السماوات والأرض، والمبادئ التي تفتح الطريق للحياة الإنسانية وهكذا[١٥].

بناءً على ذلك، لا يبعد أن يكون المقصود من الجامعية، هو تأمين جميع الاحتياجات الدينية وتلبيتها، بما يتناسب مع فهم المخاطبين وطاقتهم الإدراكية، ومن ثمَّ فقد انطوت عناصر هذه الجامعية في إطار مجموعة واحدة لكي يتم الحفاظ عليها وتداولها من جيل إلى آخر.

وعلى أساس هذا التحليل ستضحي جامعية الشريعة لازمة لجامعية الدين وإحاطته. بعبارة أخرى، إذا ما آمن الإنسان بجامعية الدين وشموله، فلا مناص له من الإيمان بأنَّ الشريعة والأحكام يتسمان بالجامعية والشمول أيضاً، وذلك على النحو الذي تتحدّد فيه دائرة دلالة ذلك والمجال الذي تتحرّك به. وفي توضيح هذه الحدود والثغور من الضروري القول، بأنَّه إذا لم يتوفر الدين على ذكر أمرٍ ما فهو ناقص، ومادمنا قد آمنا بأنَّ الدين جامع، فنخلص من ذلك إلى أنَّ ما لم يذكره الدين لا يدخل في نطاق الدين ودائرته، لا أنّه كان جزءاً من الدين وقد تخلف الدين عن بيانه.

٣ ـ أدلة جامعية الشريعة:

إثبات جامعية القرآن وإحاطته، هو أمر يمكن تحقيقه استقرائياً من خلال الطريقين التاليين:

١ـ عن طريق الكلمات والنصوص الدينية الناظرة إلى جامعية القرآن؛ حيث نبحث طبيعة دلالتها على مثل هذا المعنى والمفهوم. وإذا وصلنا إلى أنّها تطوي مثل هذا المعنى، ننعطف بعدئذ إلى تبيّن حدود دلالتها، ونلحظ الإشكالات التي تحفّ بها وما أثير حيال ذلك من أجوبة.

٢ـ عن طريق بحث معايير جامعية الدين وكماله وتحديدها في شواخص واضحة، ثمَّ يصار إلى مقارنتها بالآيات المختصّة والخطوط العريضة ذات الصلة بالموضوع. المعنى المقصود في هذه الممارسة هو أن نصير بدءاً إلى تصنيف الآيات، ثمَّ نتفحصها لننظر في ما إذا كانت تعكس الجامعية المفترضة أم لا؟ كما ننظر، أيضاً، من خلال هذه المقارنة، ما إذا كانت هناك بعض الأصول، والمبادئ والتعاليم العامّة التي لم يأت ذكرها في القرآن وربّما في السنّة أيضاً.

ونحن في منهجنا الخاص، سننأى عن الطريق الثاني؛ لأنَّ البحث فيه يكتسب طابعاً ميدانياً، ولأنَّ إنجازه يتوقف على إضاءة وتحديد مفاهيم من قبيل الدين، وجوهر الدين، ومجال الدين، لنركز بدل ذلك على بحثنا الأول الذي ينصب على ضرورة تحديد معيار الدلالة الابتدائية. ومهما يكن الأمر، فإذا كان مفهوم الجامعية مفهوماً منتزعاً من عدد من العناوين القرآنية المباشرة أو ما يرادفها، فإنَّ أحداً من المذاهب والفرق الإسلامية لم يشكّ في أصل المفهوم، وإنَّ هذا المعنى هو ممّا أذعن به المفسّرون والمتكلّمون. بعبارة أخرى، لقد

جاءت المفاهيم الدالّة على الجامعية في القرآن، كما تمَّ تأكيد ما يشابهها في الروايات الإسلامية أيضاً. ثمَّ إنَّ مبدأ الجامعية والشمول يحظى بالدليل العقلي ويتقوّم به؛ هذا الدليل الذي يمكن إثباته بمعونة مقدّمات الشرع والعقل (أي: المستقلات العقلية).

أ ـ القرآن:

لقد استعمل القرآن مفاهيم مثل «**تبياناً لكلّ شيء**»، و«**تفصيل كلّ شيء**»، و«**أكملت لكم دينكم**»، و«**ما فرطنا في الكتاب**»؛ وهذه المفاهيم يمكن أن تدلّل على جامعية القرآن وشموله من الوجهتين الإيجابية والسلبية، وإذا لم يرد لفظ «**الجامعية**» بعينه في القرآن، فقد جاءت معانٍ قريبة إليه. ومن جهة أخرى، فقد عرض القرآن نفسه بوصفه كتاباً لدين عالمي شامل وأبدي، ووصف أحكامه بأنَّها خالدة لا تخضع للنسخ، وأنَّ نبيّه المرسل هو خاتم النبيّين، وأوامره ونواهيه هي آخر رسالات السماء والكلمة الأخيرة إلى الإنسانية. وإذا أخذنا هذه المواصفات جميعها ووضعناها إلى جوار بعضها، فسيكون مدلولها النهائي إثبات جامعية القرآن. ومن ثمَّ، فإنَّ هذا المعنى يثبت بطريق توثيقي مستند إلى الدليل (لا ميداني ومن خلال منهاج الدراسات التجزيئية) وعلى نحو قطعي لا يحتمل الشك.

سننعطف في ما يأتي على كلّ واحد من هذه الأدلّة، لندرس مدى دلالتها على المطلوب:

١ـ إحدى الآيات المهمّة التي استقطبت اهتمام الباحثين في القرآن والمتكلمين على حدٍ سواء، هي الآية الكريمة: ﴿**وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾[١٦].

لقد تبنَّى بعضهم القول بأنَّ هذه الآية الكريمة هي أفضل آية يمكن الاستدلال بها على جامعية القرآن وإحاطته، وإذا ما كان ثمَّ شك في المقصود من الكتاب في الآيات الأخرى وأنَّ هناك مناقشات. تكتنف المراد منه، فليس مثل ذلك في هذه الآية التي لا يُقصد من لفظ «الكتاب» فيها كتاباً آخر غير القرآن[١٧].

مهما يكن الأمر، لم ير عامّة المفسّرين مسوغاً للتردّد في إثبات جامعية القرآن وشموله من خلال الاستناد إلى هذا المقطع في الآية: ﴿**تبياناً لكلّ شيء**﴾. ومنطق هؤلاء: القرآن بيان لكلّ أمر معضل وعلاج كلّ حاجة، ممّا يرتبط بدائرة الحلال والحرام، والثواب والعقاب وهداية الناس وضلالهم. وحين يكون القرآن بياناً للحقائق، ثمَّ تضاف «**تبياناً**» إلى عبارة: «**لكلّ شيء**» فسيفيد ذلك العموم، على النحو الذي يشمل المسائل كافة، ممّا يترقبه العقلاء ويرجونه من الدين.

بيد أنَّ الجدير بالتنبيه، هو وجود رؤيتين كانتا تحفّان على الدوام المقصود من قوله سبحانه: ﴿**تبياناً لكلّ شيء**﴾. تذهب الأولى إلى أنَّ القرآن مبيّن لكلّ الظواهر العالمية، وأنه تحدث عنها جميعاً بالتفصيل، على النحو الذي يمكن العثور من خلال الآيات ومن بين ثناياها، على أمهات الحقائق والظواهر الوجودية الكونية بدءاً بأصغرها حجماً (الذرّات) حتّى أكبرها حجماً متمثلاً بالكواكب والمجرّات، مضافاً إلى أصول العلوم ومفاتيح المعارف البشرية من دون فرق بين العلوم والمعارف النظرية والتجريبية، وبين العلوم والمعارف الغيبية والماورائية التي تقع ما وراء المادّة، بل أمعن بعضهم بهذه الرؤية وبالغ بها كثيراً، حتّى ذكر أنَّه لو أنَّ إنساناً ضل بعيره لا ستطاع العثور عليه من القرآن[١٨].

لقد استدل هؤلاء لإثبات هذه النظرية بأنَّ لفظ «**شيء**» في الآية نكرة، وحينئذ فهو قابل للإطلاق والانطباق على كلّ فردٍ من موجودات العالَم، وشامل لكلّ أشياء عالَم الوجود. من جهة أخرى، يُلحظ أنَّ لفظ «**كلّ**» من ألفاظ العموم التي لها دلالة على الشمول؛ فإذا ما اقترنت مفردة «**شيء**» مع «**كلّ**» ففي ذلك دلالة على الشمول والإطلاق، على النحو الذي يستوعب كلّ ظواهر الوجود وما يزخر به. على ضوء ذلك كلّه، فإنَّ في الآية دلالة على أنّه ما من شيء قط في هذا العالَم لم يشر إليه القرآن، ولا وجود لأمر إطلاقاً لم يدخل في دائرة كتاب الله، وبحوثه وموضوعاته.

بإزاء هذه النظرية، ثمَّة نظرية أخرى يذهب أنصارها إلى أنَّ المقصود من الكمال والجامعية، هي الجامعية في الشؤون الدينيّة. فالقرآن الكريم ليس مسرحاً لعرض المسائل العلمية ولا هو بالدائرة المفتوحة لمعطيات المعرفة البشرية على الصعيد الثقافي والفني، وأنَّ ما يقع على القرآن مسؤولية بيانه هو الأحكام والتشريعات وأصول المعارف، لكن لا على النحو الذي يهدف فيه القرآن إلى بيان الفروع والإمعان في التفاصيل والجزئيّات، كلاّ، بل على النحو الذي يقتصر فيه على طرح المبادئ العامّة وعرض الخطوط العريضة فحسب؛ لذا، عندما يتحدّث القرآن بقوله: «**تبياناً لكلّ شيء**» فإنَّ ذلك يأتي متناسباً مع موقعية صاحب الخطاب ومسؤوليته.

من جانب آخر، من الملاحظ أنَّ تعبير «كلّ شيء» يأتي في عرف العقلاء والارتكازات العقلائية، متناسباً مع لغة صاحب الخطاب، كما يُحمل على دائرة مسؤولية المخاطَب به وطبيعة سؤاله[١٩]. من هذا المنطلق، لا يُنتظر من الآية مطلقاً دلالتها على أنَّ القرآن يضم كلّ شيء في العالَم، وأنَّ ما من أمر إلا ويستفاد منه، ومن ثمَّ لا معنى للقول بأنَّ الله –

سبحانه– يقصد بيان جميع حقائق العالَم والتحدّث عنها في كلّ المجالات والاختصاصات كافة، وفي ظلّ هذا التفسير، تصير نسبة «**الكلّ**» نسبة حقيقية، ليكون المقصود هو بيان تلك الأمور التي تدخل في دائرة الدين وتنتمي إلى مجاله وتعدّ ممّا يدخل في منطقة عمله.

يمكن عدّ «**كلّ شيء**» دليلاً على النسبية، لنقول: إنَّ عدم حديث القرآن عما يدخل في دائرة الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وما شابه، إنّما يعود إلى أنَّ جملة «**كلّ شيء**» وإن كانت دالة على جميع الأمور، بيد أنّها تنصرف إلى بعض الأمور لا إليها جميعاً. ومن ثمَّ فإنَّ ما يرتقب بيانه من القرآن بقرينة الحال والمقام، وما يدخل في مجال وظيفة الأنبياء ورسالتهم، يتمثّل بالأمور التي لها صلة بمصير الإنسان وسعادته المعنوية.

وإذا ما قصدنا هذا المعنى، فبالإضافة إلى دلالة الآية على جامعية القرآن وإحاطته، فإننَّا لم نبالغ بالأمور ولم نتخطّ حدّ الدلالة اليقينية، كما أننَّا لم ننسب إلى القرآن أمراً؛ لا يترتب النقص على تقدير عدمه.

بعبارة أخرى، نحن نلمس عياناً، وعلى نحو مباشر، أنَّ القرآن ساكت عن مسائل كثيرة لم يتعاطاها إطلاقاً، وأنَّ أحداً لم يكن يترقّب من القرآن التوفّر على بيان مثل هذه الشؤون والمسائل التي تقع خارج نطاق الدين وبعيداً عن وظيفته، لا في عهد النبي(ص) ولا بعده. وبذا لا نستطيع أن نقول: إنَّ المقصود من «**كلّ شيء**» هو بيان أمور العالَم كلها والتوفّر على جميع شؤونه.

من جهة أخرى، لا يمكن أن تكون جملة «**كلّ شيء**» لغواً أو جزافاً؛ بحيث إنَّ الله – سبحانه– لم يرد من هذا الكلام معنىً ولم يبتغ منه مقصداً. على الأقل، لا يمكن لهذا الكلام أن لا يشمل الأحكام والأوامر العملية للإنسان، ولا يسع أحداً أن يدّعي بأنَّه لا يقصد أحكام الحلال والحرام، وأنَّ هذه الآية لا تقصد كلية الشريعة ولا تدلّ عليها. في ضوء هذا السياق، ليس من الضروري أن يكون معنى تبيان القرآن لكلّ شيء، أنّه توفّر على بيانه بصورة تفصيلية، وأنه ذكر جميع الأمور وخصوصيّات الماضي والحاضر والمستقبل، بل يكفي في تحقّق هذه الصفة له وصدق كونه «**تبياناً لكلّ شيء**»، بيانه للمبادئ والقواعد العامّة وتوفره على الخطوط العريضة لمختلف المنهاجيات.

الحصيلة التي يفضي إليها الكلام هي أنَّ لهذه الآية دلالة على الجامعية، وأنَّ جملة «**كلّ شيء**» تفيد العموم؛ وأنَّ عمومها حقيقي. غاية ما في الأمر أنَّ مبينيّة القرآن في مجال

المعارف والعلوم التي تُرجى من الدين وترتقب منه إنّما تتّصل بدائرة الدين؛ هذه الدائرة التي تؤمّن للإنسان مصيره وسعادته الأبدية، ممّا لا يقدر العقل على بيانه أو ليس له الكفاءة والفاعلية التي ترجى في هذا المجال. نستطيع أن نصل إلى هذه الأفكار والاستنتاجات بالاستناد إلى دليلين، هما:

الأول: إنَّ القرآن الكريم نفسه يصف نفسه بأنه كتاب هداية، ومن ثمَّ من الطبيعي أنَّ تتحرّك رسالته في مجال هداية الناس وتحقيق سعادتهم المعنوية. أمّا ما يقع في نطاق الأمور المادية والشؤون الدنيوية والعلوم التي لها صلة بحياة الإنسانية ورفاهها، ممّا يمكن أن تبلغه بواسطة العقل والعلم والتجربة ومن خلال بذلها الجهود في هذا المضمار، فليس من وظيفة الدين بيانه والاضطلاع بمسؤولية.

الثاني: نحن نرى في العالَم الخارجي أنَّ القرآن لم يبيّن الكثير من المسائل. على ضوء ذلك ندرك بقرينة الكلام نفسه، أنّه ذكر «**تبياناً لكلّ شيء**» بما يتناسب مع أهداف الدين.

من هذا المنطلق، أكدّ جمع كبير من المفسّرين أنَّ القرآن بيَّن الأمور التي بيّنها على ضوء أهدافه وعلى أساس مقاصده الدينية، وإذا ما ادّعى الجامعية فإنَّ جامعيته تتصل بمجال الهداية وتتحرك في نطاق المقاصد الدينية، لا في مجال الشؤون التي لا صلة لها إطلاقاً برسالة الأنبياء[٢٠].

٢ـ الآية الثانية التي استدلوا بها لإثبات جامعية القرآن، هي الآية الكريمة: ﴿**لَقَدْ كانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبابِ، ما كانَ حَدِيثاً يُفْتَرى ولكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وهُدىً ورَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُون**﴾[٢١]. لقد انطوت هذه الآية على عدد من النقاط، هي:

أولاً: إنَّ في قصص القرآن عبرة لأولي الألباب.

ثانياً: إنَّ هذه القصص لم تنسج من مفتريات وأقاصيص كاذبة، وقضايا تأريخية أسطورية تحكي أوهام الناس وتعكس أخيلتهم في تلك العصور، بل هي تعبير عن حقائق الواقع وأمور واقعية حصلت فعلاً.

ثالثاً: إنَّ القرآن الكريم هو سند الكتب السماوية لأنبياء السلف، والجوهرة التي تكتنز التعاليم المشتركة للأنبياء، وإنَّ تعاليمه وأحكامه ومكوّناته، والمدلولات التي ينطوي عليها هي تفصيل كلّ شيء.

لقد ذُكر احتمالان على صعيد معنى الآية ودلالتها على الجامعية، هما:

أ- أن نضع عبارة «**وتفصيل كلّ شيء**» في صدر الآية، لنقول: إنَّ قصص القرآن قد فصّلت كلّ شيء، وإنَّ كتاب الله قد توفّر على بيان تلك القصص والوقائع التأريخية من جميع الجهات، وإنَّه استوعب القصّة من جوانبها كافة، على النحو الذي لم يبق فيها ما هو غامض أو مجمل بحاجة إلى بيان وتفصيل(٢٢). وحينئذ يثار السؤال التالي: كيف يكون القرآن قد توفّر على تفصيل كلّ شيء في القصص والوقائع التأريخية المتصلة بها، مع أنّنا نلمس بوضوح غياب مشاهد كثيرة من هذه القصص، بل لم تأت قصص جميع الأنبياء في القرآن، إنَّما اكتفى ببيان بعضها على نحو مختار، واختار التركيز على بعض مشاهدها بما يتناسب مع أهداف القرآن ورسالته الخاصّة؟

من الجلي أنَّ منهج القرآن في نقل القصص وبيانها هو منهج تجزيئي ومختلف، فتارة يكتفي بإيماءة وذكر جملة واحدة وحسب، وتارة يكتفي من القصّة بنقل مشهدها الافتتاحي الأول أو المشهد الختامي، وقد يختار، أحياناً، تكرار مشهد واحد من القصّة، على حين يعمد في بعض الأحيان إلى ذكر القصّة بنفسها وبالعبارات ذاتها أو ما يشبهها في مواضع أخرى. على ضوء ذلك كلّه، يبدو من الصعب حمل جملة «**تفصيل كلّ شيء**» على صدر الآية لنقول: إنَّها تختص بقصص القرآن، بل لا يخلو ذلك من التكلّف(٢٣).

ب- الاحتمال الآخر أن نقول: إنَّ عبارة «**تفصيل كلّ شيء**» لا صلة لها بقصص القرآن خاصّة، بل تتصل بجميع موضوعات القرآن، وإنَّ الآية ناظرة إلى هذه الجملة: «**ما كان حديثاً يفترى ولكن...تفصيل كلّ شيء**».

ثمَّ ما يشبه هذا التعبير في وصف التوراة، جاء في موضعين من القرآن، الأول: ﴿**ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وهُدىً ورَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ**﴾(٢٤)، والآخر: ﴿**وَكَتَبْنا لَهُ فِي الأَلْواحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾(٢٥). ومادام للتوراة هذه الصفة: «**تفصيلاً لكلّ شيء**» وأنَّ القرآن يتّسم هو الآخر بهذه الخصوصية، فقد جاء القرآن لينص: ﴿**لكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ**﴾.

يبدو أنَّ الاحتمال الثاني في الآية أقوى، وهو إلى ذلك يعبّر عن تناسب أكبر مع الآيات الأخرى التي جاءت في وصف القرآن و الكتب الإلهية. أمّا الاحتمال الأول فهو من جهة خارجي، ومن جهة ثانية لا ينطوي على القبول ولا يحظى بالوجاهة اللازمة للعرض بلحاظ الالتفات إلى سياق الآيات. وبذلك تدلّ جملة «**تفصيل كلّ شيء**» على جامعية القرآن وإحاطته، لكن تفصيلات القرآن تتناسب مع شأن كتاب يقوم منهجه على الانتخاب،

ويستند إلى الإيجاز وبيان اللمحات، ومن ثمَّ لا يمكن أن يكون شاملاً لكلّ التفاصيل والجزئيّات، تماماً كما لو خصصنا ذلك بالقاعدة العقلية، وقلنا بأنَّ تفصيل القرآن هو من سنخ الحديث في دائرة مسؤولية صاحب الوحي؛ أي هو تفصيل للأمور التي يحتاج إليها الدين.

وعلى نحوٍ بديهي، احتمل البعض أنَّه ليس لـ «**كلّ**» مفاد حقيقي، بل زيدت لتكثير المعنى وبيانه فحسب. فعندما يقول: «**تفصيل كلّ شيء**» فمعنى ذلك أنَّ الله سبحانه فصّل أموراً كثيرة[٢٦]، وإذا ما قصدنا هذا المعنى وأخذنا به، فستدل العبارة حينئذ على المبالغة والزيادة، ولن يكون لها دلالة على الجامعية.

لكن ثمَّ إشكال سيق على هذا الاحتمال مفاده أنَّ الأصل في معنى الجملة هو الاستغراق الحقيقي، وإن كان الاستثناء جائزاً، وذلك على النحو الذي نقول فيه إنَّ الله -سبحانه- اختار من بين مختلف المسائل تفصيل المسائل الدينية وحسب، ومن ثمَّ كان كلام الله محدوداً منذ البدء بالأمور الدينية. لقد انطلقت هذه النظرية بإزاء تلك النظرية التي تبنّاها البعض وذهب من خلالها إلى أنَّ القرآن هو تفصيل لكلّ المسائل ولجميع العلوم، سواء أكانت أموراً دنيوية وأخروية أم علوماً ذات صلة بالعالَم، لكن غاية ما في الأمر أنَّ مراتب تبيين هذه العلوم والأمور متفاوتة، فالراسخون في العلم بمقدورهم أن يبلغوا هذه المطالب، على حين لا يسع الناس العاديين إلا بلوغ العلوم الضرورية[٢٧].

على هذا الضوء، فإنَّ لقوله تعالى: «**تفصيل كلّ شيء**» دلالة على «**الكلّ**» الحقيقي وله معنى الإحاطة والجامعيّة، والمقصود منه الأحكام والأوامر العلمية والعملية التي تدخل في نطاق المعارف الدينية من دون أن تكون هناك ضرورة للدخول في التفصيلات، إنّما يكفي أن يقتصر البيان القرآني على الأحكام العامّة والمبادئ والقواعد الكلّية التي تعالج معضلات الإنسان وتفتح له الآفاق في كلّ برهة من الزمان، أو أنَّه يسوق الإنسان ويهديه إلى مصادر أخرى للمعرفة مثل العقل والعرف والتجارب الإنسانية، أو أن يتوفّر القرآن على بيان ملاكات يمكن من خلالها بلوغ التكاليف الدينية في الشؤون الحياتية وخاصّة في مجال الشؤون غير العبادية.

أخيراً، لقد جاءت هذه الآية التي يدور حولها البحث متسانخة مع الآيات التي جاءت حيال التوراة والإنجيل؛ لأنّها مصدِّقة لها؛ ولذا فإنَّ لها سنخية مع المصدَّق.

٣ـ من الآيات الأخرى التي استدلّوا بها على جامعية القرآن وشموله، هي الآية الكريمة:

﴿**الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ واخْشَوْنِ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ورَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾[٢٨]. لقد ذكروا أنَّ الآية الكريمة لها دلالة على جامعيّة القرآن، وتوضيح ذلك، أنَّ القرآن حين يقول ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ فالمراد من ذلك هو: إنّي قد بيَّنت لكم كلّ ما ينبغي أنَّ أبيّنه وما تقع عليّ مسؤولية بيانه في هذا المجال. ومن حاصل الجمع بين الفقرة الأولى والفقرة الثانية ـ بصرف النظر عن البحوث الكلامية والتاريخية التي أثيرت حول الآية من قبل الشيعة والسنّة ـ يستفاد معنى الجامعية، ويتّضح، أيضاً، المعيار الذي يفيد بأنَّ الله –سبحانه– قد جعل ما يجب جعله، وبيّن ما ينبغي بيانه من أحكام وتعاليم.

فعلى ضوء التصوّرَين السائدَين بين الشيعة والسنّة لمصداق الدين الأكمل، فإنَّ الآية الكريمة دالَّة على كمال الدين. فلو أخذنا بالتصوّر الأول الذي تبنّاه مفسّرو الشيعة[٢٩]، من أنَّ مصداق الكمال يتمثّل ببيان من يقوم مقام النبي(ص) في حفظ الدين وتدبير أمره وهداية المجتمع الإسلامي، فإنَّ الآية دالّة على الجامعية؛ تماماً كما لو أخذنا بالتصوّر الثاني الذي تبنّاه أهل السنّة، في ما ذهبوا إليه من أنَّ كمال الدين يتمثّل ببيان عقائده وأحكامه العبادية على نحو تفصيلي، وفي المعاملات على نحو إجمالي عام[٣٠]. فلو أخذنا بالتصوّر الشيعي، فسنجد أنَّ منطق مفسّري الشيعة يفيد بأنَّ الله قد بيَّن قبل نزول الآية، الآيات ذات الصلة بمختلف الموضوعات، وفي نطاق الدائرة التي تشمل العقائد والأحكام والقوانين، ثمَّ أنزل هذه الآية لغرض ديمومة الدين وبهدف التحوّط للمشكلات ولغاية ضمان تنفيذ الأحكام، وحدّد مرجعيّة تتألّف من مجموعة إنسانية خاصّة تعمل على بيانه وتفسيره وحفظه؛ ليرسم عبر ذلك كلّه إطاراً دائماً لجهة إكمال الدين.

وفاقاً لهذا التفسير، إذا ما بيَّن أهل البيت أمراً معيناً ممّا أرشد إليه القرآن، ومن ثمَّ حثَّ إلى مصدر آخر يأتي إلى جوار القرآن ولو بعنوان الثقل الأصغر؛ فإنَّ هذا المصدر ينتسب في حقيقته إلى القرآن ويرجع إليه، ليكون القرآن قد نهض عن هذا الطريق بالمهمّتَين معاً؛ مهمّة تبيين أحكامه وتفسير حلاله وحرامه، كما اتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وضمان سلامة هذا التنفيذ، وبذلك تثبت جامعية القرآن وإحاطته.

كذلك الحال إذا اعتبرنا أنَّ المقصود من الإكمال هو رأي أهل السنّة؛ إذ ستكون المسألة في سياق بيان جامعية الدين والشريعة وكمالهما. وما دام قد أعقب هذه الآية آيات أخرى في مجال خصوصيّات الأحكام ـ تماماً كما بيَّن القرآن بعدها أحكاماً أخرى ـ فينبغي أن

يكون المقصود من الجامعية هو بيان الخطوط العريضة للأحكام والاقتصار على المبادئ والقواعد العامّة[٣١].

رأي ومناقشة

لقد ذهب بعض إلى التمييز بين مقولَتي كمال الدين وجامعية الدين، وأسَّسوا النتيجة التالية على وجود هذا الفرق بينهما، وقالوا: ليس هناك ملازمة بين الكمال والجامعيّة ولا ترتّب بين الاثنين، وإذا ما تحدّث القرآن عن كماله فلا يدلّ ذلك على الجامعية.

يقدّم هؤلاء رؤيتهم على النحو التالي: نحن جميعاً نعتقد بأنَّ الدين كامل، على ما نصَّ عليه القرآن أيضاً: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ورَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾[٣٢]. لكن هناك ثلاثة أخطاء نجمت عن الخلط بين مفهوم وآخر؛ إذ ثمَّ من فسّر كمال الدين بمعنى جامعيّة الدين خطأ، كما تعامل آخرون مع كمال الدين بمعنى كمال المعرفة الدينية، وأخيراً هناك من لم يفرّق بين كمال الحدّ الأدنى (الكمال الأقلّي) وكمال الحدّ الأعلى (الكمال الأكثري) مع أنَّ هذه الحالات جميعها خاطئة. هناك فرق بين كمال الدين وجامعيته؛ فالجامعية تعني أنّه ينطوي على كلّ شيء، وكأنَّ الدين في هذا التصوّر سوق تستطيع العثور فيه على كلّ ما تريد، على حين أنَّ كمال الدين أو كمال مبدأ أو اتجاه معيّن، هو بمعنى أنَّ هذا الدين أو ذاك المبدأ موفّق في هدفه، وفي تلك الدائرة التي اختار العمل فيها وشاء أن يؤدي رسالته في نطاقها.

يضيف أصحاب هذا المنطق: يبدو أنَّ جميع المفسّرين قد أجمعوا حاضراً على أنَّ قوله سبحانه: ﴿**ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إِلاَّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ**﴾[٣٣]، لا صلة له بالقرآن؛ وإنَّ الكتاب المبين له صلة بعلم الباري[٣٤].

يمكن مناقشة هذه الرؤية من خلال النقاط الأربع التالية:

أولاً: ليس هناك فرق ـ برأينا ـ بين الكمال والجامعية؛ فإذا كان ينبغي أن يكون الدين موفّقاً في بيان أهدافه، وأن لا يفرّط بأي شيء ممّا يدخل في لوازم ذكر مقاصده وأهدافه، فستكون جامعيته أمراً قطعياً؛ لأنَّ من صفات كمال أيّ شيء، الإحاطة وعدم النقص.

ثانياً: إذا ما آمنتَ [الخطاب للدكتور عبد الكريم سروش الذي يناقشه المؤلّف] بأنَّ الدين كامل، وضربتَ لذلك مثلاً من المثلث الذي يتألّف من ثلاثة أضلاع، ومن ثمَّ لا معنى للحديث عن ضلع رابع أو خامس، فهذا كلام صحيح. لكن من الصحيح أيضاً، أنَّ المثلث

كامل في تكوّنه من ثلاثة أضلاع، وهو في الوقت ذاته جامع بالنسبة إلى نفسه، ومن ثمَّ فهو لا ينطوي على النقص من هذه الجهة. أجل، قد يفترض بعضهم للدين وظائف كثيرة ويترقّب منه المزيد، لكن يبقى ما يقصده الدين ويركِّز اهتمامه عليه، وهو الأمور التي تتناسب مع أهداف الدين ومقاصده، لا ما يتخطّى ذلك.

ثالثاً: قلّما نجد إنساناً استدلّ بالآية (٥٩) من سورة الأنعام لإثبات الجامعية. فالسائد بين من ذهب إلى جامعية القرآن هو استدلاله بالآية (٨٩) من سورة النحل؛ حيث تمَّ التمسّك بهذه الآية والتركيز عليها حتّى أكثر من آية إكمال الدين.

رابعاً: نحنُ نفسّر الجامعيّة والكمال في الاتجاه الذي يتّصل بفلسفة الدين من حيث وظيفته ومجاله، والمنطقة التي يتحرّك فيها ويؤدّي دوره من خلالها، على ما سنوضّح ما نقصده من ذلك لاحقاً. إنّما نشير هنا إلى أنَّ الدين حتّى لو اكتفى بالإشارة في مجال وظيفته الهدائية بأقلّ ما يمكن من مقاصده، وأنَّه قد توفّر على بيان هذا الحدّ الأدنى (الحدّ الأقلّي) على مستوى جميع المرافق، فإنّه سيكون جامعاً بهذا المنظور أيضاً؛ بمعنى أنّه لم يتخلّف عن بيان شيء كان ينبغي له أن يبيّنه. وبذلك لا يبدو أنَّ هناك مشكلة تنشأُ بحسب رأينا، من افتراض مستوى الحدّ الأدنى (الحدّ الأقلّي) لوظيفة الدين، على مستوى كمال الدين وجامعيته؛ لأنَّ هذا الافتراض لا يتعارض مع الجامعية ما دام شاملاً في مرتبته.

أجل، إنَّ الأمر كما يقول [د.سروش] ؛ فإذا لم تمتد دائرة توقعاتنا وما نرتقبه من الدين، ولم نرجُ أن ينهض بكلّ أمر خاطئ نصبو إليه، وإذا لم ننتظر أن نستخرج من باطن الدين وأحشائه كلّ أمر ممكن، فحينئذ لن يكون الدينُ ناقصاً، وسنلمس عياناً جامعيته في أهدافه وبيان مقاصده.

٤ـ من الآيات الأخرى التي لها دلالة على جامعيّة القرآن؛ حيث وظّف المفسّرون مفادها في هذا السياق؛ الآية الكريمة: ﴿**وما مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ ولا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾[٣٥].

لقد نشأ اختلاف كبير حيال معنى «الكتاب» في هذه الآية؛ حيث ذهب بعضهم إلى أنَّ معناه هو في رديف آيات مثل قوله سبحانه: ﴿**ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إِلاَّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ**﴾[٣٦]؛ وأسّسوا على ذلك أنَّ المقصود من «الكتاب» هو اللوح المحفوظ. بيدَ أنَّ ذلك كلّه لم يمنع البعض الآخر من المفسّرين من الاستدلال بالآية على جامعية القرآن، انطلاقاً ممّا ذهبوا إليه من أنَّ الألف واللام في لفظ «الكتاب» دخلت على الاسم المفرد، وبالتالي فهي تنصرف إلى الكتاب المعهود؛ أي إلى القرآن الكريم، وبالنتيجة لها دلالة على جامعيته[٣٧] وشموله.

على كلّ حال، إذا كان المقصود من «الكتاب» القرآن، فإنَّ للآية دلالة على أنَّ القرآن لم يفرّط بشيء في مضمار المعارف الدينية، وأنَّه جاء بما هو لازم، وشرّع كلّ ما هو ضروري؛ كما فيها دلالة، أيضاً، على أنّه لا ينبغي أن نترقّب من القرآن نهوضه ببيان الأمور الطبّية، والرياضيات، والعلوم وتفاصيل المباحث المختلفة. إذاً، فإنَّ ما يليق بالقرآن ويناسب شأنه، على النحو الذي يستطيع فيه كتاب الله أن يسجّل: ﴿**ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ**﴾ هي الجهة الهدائية وما يتّصل بدائرة هداية القرآن من مباحث لها ضرورة في الدين، وتعدّ معرفتها والإحاطة بها لازمة[٣٨].

من هذا المنطلق ذكر الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ) في تفسيره «روح المعاني» في معنى الآية: «**والمراد من الكتاب القرآن، واختاره البلخي وجماعة، فإنَّه ذكر فيه جميع ما يحتاج إليه من أمر الدين والدنيا، بل وغير ذلك إمّا مفصلاً وإمّا مجملاً**»[٣٩].

من جهته لم ينفِ العلامة الطباطبائي هذا المعنى بصفته أحد احتمالات الآية، وهو يقول: «**وإن كان [الكتاب] هو القرآن الكريم... كان المعنى أنَّ القرآن المجيد لمّا كان كتاب هداية يهدي إلى صراط مستقيم، على أساس بيان حقائق المعارف التي لا غنى عن بيانها في الإرشاد إلى صريح الحقّ ومحض الحقيقة، لم يفرّط فيه في بيان كلّ ما يتوقّف على معرفته سعادة الناس في دنياهم وآخرتهم، كما قال تعالى: ﴿ونَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٩٨)**»[٤٠].

ومن البديهي، أنه ليس لدينا إصرار على أن نقول: إنَّ «الكتاب» في الآية يدلّ حتماً على كتاب التدوين الإلهي، لكن ينبغي أن لا ننسى أنَّ المقصود من «الكتاب» عند بعض القدماء دلالته على القرآن في بعض الموارد[٤١]، بل ورد عن الإمام أمير المؤمنين(ع) في «نهج البلاغة» استدلاله بهذه الآية الكريمة بمناسبة الحديث عن مبدأ شمول القرآن وجامعيّته؛ حيث حمل لفظ «الكتاب» في الآية على القرآن الكريم نفسه. ففي معرض ذمّ الإمام للاختلاف وحديثه عن التبعات التي يمكن أن يحملها معه، يقول عليه السلام: «**أم أنزل الله سبحانه ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه... والله سبحانه يقول: ﴿ما فَرَّطْنا في الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وفيه تبيان لكلّ شيء، وذكر أنَّ الكتاب يصدّق بعضه بعضاً، وأنه لا اختلاف فيه**»[٤٢].

ينصبّ الكلام على عدم نقص القرآن، وأنَّ القرآن تبيان كلّ شيء، ولم يُفرّط فيه بأيّ شيء، بل نهض ببيان جميع شؤون الناس ومشكلاتهم، ولا موضع للبحث والاختلاف.

وبديهي أنَّ منهج الاستدلال يختلف إذا كان المقصود من «الكتاب» هو كتاب التكوين الإلهي واللوح المحفوظ، كما ذهب إلى ذلك عدد من المفسّرين، أو أن يكون المقصود منه هو كتاب التكوين وكتاب التدوين معاً، كما قوّى هذا الاحتمال بعضهم الآخر(٤٣).

٥ـ من الأدلّة القرآنية الأخرى على الجامعية والشمول، تلك الآيات التي تصف الإسلام وتقدّمه كدين عالمي. وعالمية الدين الإسلامي تعني أنَّ تعاليم القرآن لم تأت لطبقة خاصّة، أو جماعة معيّنة، أو مجتمع خاص أو عنصر بعينه، كما أنّها لا تختصّ بمنطقة بذاتها. الخطاب القرآني في نسق عالمية هذا الدين شامل للناس جميعاً من عرب وفرس وترك وكرد، وللإنسان الآسيوي والأوروبي والأمريكي، وللنساء كما للرجال، للصغير والكبير، للجاهل والعالم، والقروي والمدني والمتحضّر وغير المتحضّر وهكذا. فقد تحدَّث القرآن بصيغة تلبّي احتياجات جميع هذه الصنوف والطبقات والجماعات؛ لأنَّ الهدف هو هداية الإنسان والناس كافة، ومن ثمَّ لم ينزل الخطاب القرآني بصيغة يتأثَّر عبرها بثقافة خاصّة أو بيئة جغرافية بعينها، كما لم تأت أحكامه خاصّة بجماعة معيّنة مثل مجتمع الجزيرة العربية وبخاصّة مجتمع مكّة ومدينة، بل هو دين عالمي، ومن ثمَّ فإنَّ رسالته جامعة، ومعارفه شاملة، وشريعته ذات إحاطة.

إنَّ المضمون الذي يثبّت هذا المعنى ويدلّ عليه مبثوث في آيات كثيرة، تثبت بأجمعها شمول هذا الدين وعالميّته نسوق من بينها الأمثلة التالية:

- ﴿**وما أرْسَلْناكَ إلاَّ رَحْمَةً لِلْعالَمِينَ**﴾(٤٤).
- ﴿**وما هُوَ إلاَّ ذِكْرٌ لِلْعالَمِينَ**﴾(٤٥).
- ﴿**وما أرْسَلْناكَ إلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً ونَذِيراً ولكِنَّ أكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾(٤٦).
- ﴿**قُلْ يا أيُّهَا النَّاسُ إنِّي رَسُولُ اللَّهِ إلَيْكُمْ جَمِيعاً**﴾(٤٧).
- ﴿**تَبارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقانَ عَلى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعالَمِينَ نَذِيراً**﴾(٤٨).

ثمَّ آيات أخرى تثبت هذا المعنى على نحو مباشر أو غير مباشر، وهي تشير إلى أنَّ المقصود من «**رحمة للعالمين**» و «**كافة للناس**» و «**بشيراً ونذيراً**» و «**إنّي رسول الله إليكم جميعاً**» و «**للعالمين نذيراً**» هو عالميّة هذا الدين، وأنَّ ملاك دعوة النبي وحركة التبليغ النبوّي ليس جماعة بعينها، بل تُكوّن ماهيّة الإنسان (بغضّ النظر عن الخصوصيّات الفرديّة والجنسيّة والمؤثّرات الجغرافية) بما هو إنسان ملاك دعوة النبي، وأنَّ الأمور التي يطالها الخطاب عامّة وكلّية، وهي من هذا المنطلق ليست محدودة.

بناءً على ما مرّ، إذا كانت دعوة القرآن عامّة وشاملة على هذا النحو، فينبغي أن تكون أوامره بصيغة تلبّي احتياجات مختلف الطبقات، وأن لا تنطوي على النقص لجهة تأمين متطلّبات الناس كافّة، من دون أن تخضع لأوضاع جماعة معيّنة وبيئتهم الخاصّة. فليس من الممكن لشريعة أن تكون منسجمة مع جماعة خاصّة ومتوائمة مع بيئتهم المحدّدة، ثمَّ تأتي دعوتها لتكون عامّة وشاملة؛ لذلك، تكمن واحدة من أبعاد جامعيّة القرآن وشموله بهذه النقطة بالذات، المتمثّلة في أنَّ تعاليمه لا تكتسي بصيغة خاصّة ولا تعكس نفسها في مظهر بعينه، وإذا ما كان ثمَّ وجود لمثل هذه الخصيصة فهي ليست من جوهريات القرآن.

فإذا ما جاء القرآن بأحكام وتعاليم تختص ببيئة جغرافيّة معيّنة، وتنسجم مع آداب وأعراف وثقافة جماعة قومية خاصّة، على النحو الذي لا تتواءم فيه هذه الأحكام مع أوضاع بقية الناس وظروفهم، فلن يكون بمقدور هذا الكتاب أن يدّعي العالمية، كما لا يمكن أن يكون شاملاً لجميع الأمم ومستوعباً لكلّ الجماعات والأقوام، إلا أن نقول بأنَّ تلك الأحكام مؤقّتة وقد شُرّعت بما يتناسب مع أوضاع تلك الجماعات والأقوام، وبالنتيجة فهي لا تتّسم بالثبات والدوام، وإنّها من سنخ الأحكام الولائية.

ينبغي لأحكام الدين الإلهي أن تكون بصيغة تشمل الناس كافّة. وهنا نصل إلى ما وقعَ به بعض المستشرقين والمناوئين الذين اعترضوا على القرآن، في ما ذهبوا إليه من أنَّ القرآن تأثّر بعادات الجاهلية وتقاليد الجزيرة العربية، وأنَّ أحكام الشريعة جاءت متناسبة مع تلك الأعراف والتقاليد، وتتحرّك في الاتّجاه الذي يعالج المشكلات الاجتماعية لذلك الزمان وتقتصر على إنسان ذلك العصر[٤٩]. فهؤلاء لم ينتبهوا إلى أنَّ الأحكام التي تتّسم بهذه الصفات ليست من سنخ الأحكام الدائمة، فأحكام مثل أحكام الظهار واللعان شُرّعت بما يتناسب مع ثقافة الجزيرة العربية، وهي ترتفع بزوال موضوعها، تماماً كما هو حال أحكام العبيد وما ماثلها ممّا يتّسم بالخصلة ذاتها. لكن ثمَّ في المقابل أحكام كلّية ثابتة ودائمة، لا تختص بقوم ولا بجماعة معينة[٥٠].

٦ـ من الأدلّة القرآنية الأخرى على الجامعيّة والشمول، هو ختم النبوة وخلود القرآن وأبديته. فإذا ما كان القرآن قد جاء دليلاً لكلّ العصور وهادياً لها جميعاً وسنداً ترتكز إليه الشريعة في جميع الأوقات، وذلك مضافاً إلى كونه عاماً للأمم كافّة ولا اختصاص له بجزيرة العرب، وإذا ما كان نبي الإسلام خاتم النبيّين جميعاً، لن يأتي نبي بعده، ولن تنزل بعده شريعة ولا كتاب، فمعنى ذلك خلود هذه التعاليم والأحكام وما جاء به القرآن والنبوة

الخاتمة. معنى ذلك أنَّ كلّ ما ينبغي للقرآن أن يأتي به قد جاء به، وكلّ ما ينبغي أن يبيّنه قد بيّنه؛ إذ نزل «**تبياناً لكلّ شيء**»، ولم يُفرّط فيه بشيء، وذلك بخلاف ما إذا كان يتّسم بالنقص ويحتاج إلى معونة الآخرين في هذا المجال، فإنَّ أحكامه لن تكون خالدة ولا شاملة جامعة لكلّ شيء. وبديهي أنَّه قد تتطلّب بعض أحكامه التغيير والتبديل، لكن أحكامه العامّة والكلّية والجوهرية لابدَّ أن تكون خالدة تتّسم بالثبات والأبدية.

أمّا من جهة ختم النبوة، فقد ذكر القرآن الكريم صراحة أنَّ النبي محمّداً صلى الله عليه وآله، هو خاتم النبيّين: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾[٥١]، فلفظ «الخاتم» في الآية يدلّ صراحة على ختم النبوة، بل إنَّ لحن الآية نفسها يوحي بأنَّ مسألة ختم النبوّة بنبيّ الإسلام كانت أمراً معروفاً حتّى قبل نزول هذه الآية، وإذا ما كانت الأديان السابقة قد ذكرت هذا المعنى، فقد كان واضحاً بين المسلمين التعامل مع النبي بوصفه خاتم النبيّين أيضاً. ومن الطبيعي أن تشير الآية إلى أمر آخر، وهي تُنبّه إلى عدم التعامل مع النبي على أساس أنّه أب لأحد من رجالكم، وتحثّ على التعامل معه بالعنوان الواقعي المألوف؛كونه رسول الله.

احتضن القرآن عدداً آخر من الصيغ التي تُومئ إلى خلوده، مثل قوله سبحانه: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[٥٢]؛ إذ في هذا النص دلالة على أنَّ الباطل لا ينفذ لكلام الله ولا يطاله شيء بالنسخ، وأنَّ ما حدّث به متطابق مع الواقع، وهو ثابت ومتبّع أبداً. من الواضح أنَّ هذا المعنى يتجاوب مع خلود القرآن ويعزّز، بالنتيجة، مبدأ شموله وإحاطته وجامعيّته، وإلا إذا ما كان كتاباً مؤقّتاً، وإذا ما كانت الأحكام التي جاء بها لا تفي بمتطلّبات جميع الأزمنة والعصور، فسيلزم من ذلك نسخه وتغييره في عصور لاحقة.

لقد ركّز المفسّرون منذ القدم على الترابط الموجود بين الخلود والجامعية، ووظّفوا مفهوم الخلود بما يخدم مفهوم الجامعية[٥٣]. على سبيل المثال، يؤكّد الفخر الرازي هذا المعنى عند تفسير آية ختم النبوة، ويكتب: «**لأنَّ النبي الذي يكون بعده نبي، إن ترك شيئاً من النصيحة والبيان يستدركه من يأتي بعده، وأمّا من لا نبي بعده يكون أشفق على أمّته وأهدى لهم وأجدى؛ إذ هو كوالد لولده الذي ليس له غيره من أحد**»[٥٤].

يتّضح ممّا مرّ أنَّ فكرة خلود القرآن وأبديته كانت حاضرة دائماً في وعي المسلمين، لا يطالها الريب ولا يتردّد فيها أحد، كما أنّها اقترنت مع معنى يفيد، بأنَّ القرآن لا يمكن أن

يكون أبدياً، إذا عجز عن الاستجابة لواقع التغييرات التي تطرأ على المجتمع والظروف المتحوّلة التي تحفّ به، وما تمليه هذه التغيرات من حاجة إلى أحكام جديدة؛ فلكي يكون القرآن كتاباً دائماً، أبدياً وثابتاً لابدَّ أن يحتاط لتلك التحوّلات ويتوفّر على بيان المبادئ العامّة التي تستجيب لها؛ لذلك، فسّر فريق من الفقهاء أحكام القرآن على نحو قادر على التلاؤم مع المتغيّرات الزمانية، وبالشكل الذي يستطيع فيه الفقه والفقهاء الاستجابة لمقتضيات تلك المتغيرات. من هذا المنطلق، ينبغي التعاطي مع معنى الخاتمية والجامعية وتفسيرهما بصيغة تتجاوب مع جميع أبعاد واحتياجات الإنسان وأوضاعه الحياتية وتؤمّن له سعادته من جهة، كما ينبغي أن تتّسم، من جهة أخرى، بالقدرة على التجدّد والمرونة بما يتوافق مع مواكبة التحوّلات.

وقد كانت لباحثين من أمثال الشهيد «مرتضى مطهّري» هواجس أخرى في عرض موضوع الخاتمية، متمثلةً بالوقوف على سرّ الخاتمية وانتهاء خطّ النبوة. فإذا ما كان توالي ظهور الأنبياء وبعث الرسل معلولاً لمتطلّبات الإنسانية في كلّ عصر، وأنَّ الإنسانية تحتاج في كلّ عصر إلى رسالة جديدة ورسول جديد، فكيف يمكن أن نفترض انقطاع هذه العلاقة فجأة بالإعلان عن ختم النبوة، على النحو الذي تنقطع فيه البشرية عن تلقّي رسالات السماء[٥٥]؛ لذلك كلّه، ينبغي أن نفسّر الجامعية ونصوغها على نحو تستجيب فيه لهذا السؤال؛ لأنَّه لا يسعنا أن نؤمن بخاتمية القرآن وخلود تعاليمه، وأن لا نؤمن بجامعيته في الوقت ذاته؛ إذ إنَّ الدين والشريعة إذا لم يكونا كافيين في دائرتهما ووافيين بالغرض في مجالهما، فلا معنى للخاتمية. كذلك إذا كانا لمرحلة خاصّة ونزلا لبرهة معيّنة، فلن يكونا خالدَين أيضاً.

ب: البحث الروائي

من الأدلّة الأخرى على جامعية القرآن ولاسيما في مجال الأحكام والشريعة، مجموعة الروايات التي جاءت في ظلّ الآية (٨٩) من سورة النحل، وركّزت على الجامعية بمفهومها الخاص. وفي ما يأتي نتناول عدداً من هذه الروايات بالعرض والتحليل:

١ـ نقل الكليني عن مرازم، عن الإمام الصادق عليه السلام، قوله: «**إنَّ الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كلّ شيء حتّى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد، حتّى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن، إلا وقد أنزله الله فيه**»[٥٦].

وورد ما يقارب هذا المضمون عن الإمام محمّد الباقر(ع) في رواية علي بن إبراهيم، عن محمّد بن قيس. كما جاء عن أبي الجارود، عن الإمام محمّد الباقر عليه السلام، قوله: «**إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله**»(٥٧). كما في رواية المعلّى بن خنيس، عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، قوله: «**ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عزّ وجلّ، ولكن لا تبلغه عقول الرجال**»(٥٨).

٢ـ عن مسعدة بن صدقة، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**أيّها الناس، إنَّ الله تبارك وتعالى أرسل إليكم الرسول وأنزل الله الكتاب بالحق ـ إلى أن قال: ـ فجاءهم بنسخة ما في الصحف الأولى، وتصديق الذي بين يديه وتفصيل الحلال من ريب الحرام. ذلك القرآن فاستنطقوه ولن ينطق لكم، أخبركم عنه، إنَّ فيه علم ما مضى وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون، فلو سألتموني عنه لعلّمتكم**»(٥٩).

تضمّن الحديث عدداً من النقاط، هي:

أولاً: لقد جاء هذا الكتاب في امتداد كتب الأنبياء الماضين وتصديقاً لها. وإذا ما تضمّنت تلك الكتب «**تفصيل كلّ شيء**»، وتضمن هذا الكتاب «**تفصيل كلّ شيء**» أيضاً؛ فقد جاء ذلك في سياق واحد وتحرّكا ضمن الجهة ذاتها، وإنَّ جامعيتهما من سنخ واحد.

ثانياً: جاء القرآن بتفصيل الحلال من الحرام، وفيه علم ما يأتي، وحكم ما يقع من الاختلافات، والوجه البارز الذي تتجلّى فيه هذه الخصيصة القرآنية، هو الجانب الحقوقي وبُعد بيان الأحكام والشريعة.

ثالثاً: صحيح أنَّ القرآن لا ينطق بهذه التفاصيل، لكن مادام استنطاقه يُعدّ أحد وسائل الكشف عن الأحكام وبلوغها، فقد قال أمير المؤمنين: «**فلو سألتموني عنه لعلّمتكم**»؛ أي لو سألتموني لأثبتُ لكم كيف أنَّ الله –سبحانه– أودع في هذا القرآن، الحلال والحرام والعلوم والأحكام، و بقيّة ما ذكره النصّ العلوي من خصائص الكتاب ومحتوياته.

لقد جاءت روايات بهذا المضمون في «أصول الكافي»(٦٠)، وتفسير «نور الثقلين» في ظلّ الآية (٨٩) من سورة النحل، وقد ركّزت هذه الروايات على هذا المعنى وأكّدت جامعيّة القرآن وشموله(٦١).

٣ـ يقول أيوب بن الحر، سمعت الإمام الصادق عليه السلام، يقول: «**إنَّ الله عزّ ذكره**

ختم بنبيّكم النبيّين فلا نبي بعده أبداً، وختم بكتابكم الكتب فلا كتاب بعده أبداً، وأنزل فيه تبيان كلّ شيء، وخلقكم وخلق السماوات والأرض، ونبأ ما قبلكم، وفصل ما بينكم، وخبر ما بعدكم، وأمر الجنّة والنار وأنتم صائرون إليه»[٦٢]. لم يتحدّث النصّ الروائي هذا عن جامعية الأحكام والشريعة بصراحة، إلا أنّه تضمّن تعابير تقصد جامعية القرآن، ولها دلالة على شمول أحكامه في المجال الذي تتحرّك في نطاق وظائف الدين ومهامّه، كما هو الحال في جملة: «**أنزل فيه تبيان كلّ شيء**» وجملة: «**فصل ما بينكم**» التي يشيع استعمالها في المجال القضائي عادة، أو جملة: «**أمر الجنّة والنار**» التي تومئ إلى الشؤون الهدائية ذات الصلة بالآخرة، وهكذا.

هناك عدد آخر من الروايات أكّدت المضمون نفسه، لكن لكي يتّضح أنَّ جامعية القرآن وإحاطته تشمل، أيضاً، ما أدلى به النبي من بيانات تفصيلية وتكميلية، فقد صرَّحت بعض الروايات بهذا المعنى، كما في حديث سماعة عن الإمام موسى الكاظم عليه السّلام: «**قلت له: أكُلُّ شيء في كتاب الله وسنَّة نبيّه؟ أو يقولون فيه؟ قال: بل كلّ شيء في كتاب الله وسنَّة نبيّه**»[٦٣]؛ لذلك، إذا ما تمَّ التعامل مع مبدأ جامعية القرآن بالنسبة إلى الشريعة وتحليله، على أساس محور بيان الكلّيات، والمبادئ والقواعد العامّة، وأحياناً بعض التفصيلات، فمن الممكن استكمال بناءاته وما ينطوي عليه من تفاصيل من خلال السنَّة أو الدليل العقلي والعرفي، وتفسير ذلك على هذا الأساس.

على ضوء ذلك كلّه، يمكن القول: إنَّ الروايات ذات الصلة بمفهوم الجامعية ـ التي ربّما أمكن ادعاء أنَّها بلغت حدّ الاستفاضة ـ ركّزت على محورين وتعاملت معهما كأمرين ثابتين، هما:

المحور الأول: ينبغي التعاطي مع هذه الجامعية من خلال منهج الاستنطاق وعبر أسلوب السؤال والجواب، فالقرآن وإن كان لا ينطق إلا أنّه ينطوي على أمور كثيرة بحيث ينبغي سؤاله وأخذ الجواب منه. وهذا المنهج، وإن كان لا يقدّم جواباً تحليلياً وتوصيفياً، أو لا يعرض برنامجاً محدّداً، ولا يقدّم نظرية بعينها، لكنه يحدّد في المقابل مساراً عاماً ويعرض لإطار محدّد، ويحدّد أنظمة تتواءم في كلّ عصر مع أوضاع ذلك العصر وتحوّلاته، ويعيّن التكليف من خلال بيان القيم والمبادئ الكلّية العامّة.

المحور الثاني: يتّسم بيان القرآن بالكلّية كما تمّت الإشارة لذلك مراراً، وقد جاء مقتصراً

على ذكر القواعد العامّة والخطوط العريضة في البرنامج، ممّا توفّرت السنّة على بيانه وتفصيله. فإذا ما قيل إنّ القرآنَ جامع، فلا يعني ذلك أنّه توفّر حتّى على بيان جزئيات الفروع وتفاصيل الأحكام؛ لأنّنا نعرف جيّداً أنَّ القرآن اكتفى بالكلّيات وحسب، حتّى في فرائض مثل الصلاة والصوم وبقيّة العبادات، من دون أن يتحدّث عن عدد ركعات الصلاة وتفصيلات فروع أحكام الصوم والحج والزكاة، فضلاً عن الشؤون التي تنتمي إلى المجال غير العبادي. ومن هذا المنطلق، لا يعني تصوّر الأئمّة(ع) لمقولة «**تبيان كلّ شيء**» وجامعية القرآن، تفاصيل الجزئيّات وتفريع الأحكام بالضرورة، على ما سنتحدّث عنه عند الكلام على ملاكات الجامعية ومعاييرها.

وحيث لا توجد فرصة مؤاتية لذكر جميع الروايات التي تتّصل بهذا المجال، ومناقشة أسانيد كلّ واحدة منها، وتحليل محتواها وتبيين مكوّناتها، فإنَّ بالمقدور أن نستوحي من مجموعها النقاط التالية:

أ ـ تتألّف معارف القرآن ومحتوياته من ثلاثة أقسام، هي: أولاً: الأمور العقيدية، ثانياً: الرؤية الكونية وبيان نظام الخليقة والتكوين وأخبار الماضي والمستقبل وذكر الحوادث، وأخيراً: الأحكام والأمور العمليّة ومقرّرات الشريعة.

ب ـ تأتي هذه المعارف في سياق معالجة المشكلات المعنويّة للإنسان، وتلبية الاحتياجات الدينية للناس. وبعبارة أخرى، تأتي هذه المعارف والعلوم في سياق ما يبحث عنه الناس ويترقّبون من القرآن بيانه، وهي من ثمَّ تمثّل لوناً من المعرفة لا تتوفّر الإنسانية على بلوغه على نحو عادّي.

ج ـ توجد هذه المعارف في الكتاب والسنَّة معاً. فحصة القرآن منها هو بيان كلّياتها ومبادئها العامّة ومجالاتها الأساسية، أمّا حصّة السنّة فهي أنّها تنهض ببيان جزئياتها والتوفّر على ذكر بعضها الآخر.

د ـ ينهض النبي وأهل بيته بدور أساسي في فهم القرآن وبيانه، بخاصّة على مستوى تفصيل الأحكام، فهم الذين أوضحوا الكثير من هذه المسائل، وبيّنوا، أيضاً، منهج الاستنباط.

يتّضح ممّا مرّ، أنَّ مجموع هذه الروايات يفيد جامعية القرآن ويدلّ على كماله وذلك بالصيغة التي أوضحناها، ومن ثمَّ لا يسع الإنسان إنكار دلالة هذه الروايات على المطلوب.

ج ـ الدليل العقلي:

مضت الإشارة إلى أنَّ المقصود من الجامعية، هو تبيين الأصول وكلّيات الأحكام، والتوفّر على إطار يضمّ المعالم العامّة للحياة الدينية للناس على الصعيدين الفردي والاجتماعي. وهذا الهدف يتحقّق عبر مجموعة من الأحكام، وتحديد المسارات العامّة لحياة الإنسان والتنبّؤ بالمشكلات التي تحفّ بها، ومن خلال إرشاد الإنسان وهدايته إلى سبيل بلوغ السعادة.

إذا ما أخذنا بالمفهوم الذي مضت إليه الإشارة بالنسبة إلى الجامعية، هذا المفهوم الذي يمكن أن نسنده إلى القرآن والروايات، ونسوّغ، في الوقت ذاته، أسباب عدم ذكر الكثير من الأحكام والفروع في نطاق هذا المفهوم ومن خلاله؛ إذا ما أخذنا بهذا الفهم فلن تعني جامعية الشريعة مطلقاً وجود كتاب يتوفّر على بيان جميع الفروع وجزئيّات الأحكام لكلّ العصور وللأزمنة كافّة؛ كذلك، لن يكون من الضروري عندها أن يتوفّر هذا الكتاب على بيان احتياجات المجتمع المستقبلية في الأزمنة الآتية، ولو على نحو جزئي. إنّما التوقّع المعقول والترقّب المنطقي هو بيان الأصول الكلّية والحلول العامّة، التي يمكن من خلالها استنباط التفاصيل وتتبلور على ضوئها المناهج التي يتطلّبها كلّ عصر. بمعنى أنَّ أصل جامعية القرآن قابل للإثبات بدليل عقلي؛ لأنَّ لازم نفي الجامعية القبول بنقص بيانات القرآن، ومادام هذا النقص يرجع إلى نقص في فعل الله أو النبي، فهو محال عقلاً.

يستمدّ هذا الدليل العون من «غير المستقلات العقلية» ويمكن القبول به على أساس الأصول التي يؤمن بها المسلمون. الشاهد على هذه الفكرة وعقلية هذه القضية، كلام الإمام أمير المؤمنين في «نهج البلاغة» الذي يقرّر هذا الاستدلال بكلام موجز يقول عليه السلام فيه: «**أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه أم كانوا شركاء له، فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل ديناً تاماً فقصر عن تبليغه وأدائه، والله سبحانه يقول: ﴿ما فرّطنا في الكتاب من شيء﴾، ﴿وفيه تبياناً لكلّ شيء﴾**»[٦٤].

إذا قلت: إنَّ الله أنزل ديناً كاملاً، لم يفرّط فيه بشيء، فهذا هو المطلوب وهو ما نبتغيه ويمثّل رؤيتنا. أمّا إذا قلت: إنَّ الله أنزل ديناً ناقصاً أو استعان على إتمامه بجماعة في ذلك العصر أو العصور اللاحقة، فقد غدا هؤلاء شركاء في إكماله، لهم أن يقولوا وعليه سبحانه أن يرضى، على حين يعدّ من سُخف القول: إنَّ الله –سبحانه– جاء بدين ناقص لكسب رضاية جماعة وإدخال السرور عليهم.

الفرضية الأخرى؛ إنَّ الله –سبحانه– أنزل الدين كاملاً، بيدَ أنَّ النبي(ص) قَصَّر في تبليغه وأدائه، والله يقول: «**ما فرطنا في الكتاب من شيء**» وفيه تبيان لكلّ شيء. وهذا فرض محال بحكم عصمة النبي، هذه العصمة تنفي قصور النبي(ص) أو تقصيره في إبلاغ الوحي، وتملي عليه إبلاغ الناس بكلّ ما هو ضروري لهم.

بناءً على هذا، تستقرّ صيغة الاستدلال في النصّ العلوي، على وجود عدّة حالات حاصرة في الموقف الإلهي من هداية الإنسانية وتأمين سعادتها، هي:

١ـ إنَّ الله سبحانه لم يبيّن أموراً في مجال الأحكام والشريعة كان ينبغي بيانها. وهذا الكلام يتعارض مع قاعدة اللطف الإلهي؛ إذ لا يمكن أن يكون الناس بحاجة إلى شيء يعجزون عن نواله، ولا يأتي به الله –سبحانه– ولا يوفّره لهم.

٢ـ أمّا ما يقال من أنَّ الله سبحانه أنزل ديناً كاملاً وتاماً، ولكن النبي قَصَّر في تبليغه وأدائه، فهو يتعارض مع عصمة النبي(ص) وعدالته. ومادام الفعل الإلهي لم يتعارض مع قاعدة اللطف ولم يقصر سبحانه عن توفير أي شيء يحتاج إليه الناس، ومادام النبي لم يقصر ـ والعياذ بالله ـ عن التبليغ والأداء، فلا بدّ أن تكون الشريعة الإسلامية جامعة وكاملة.

٣ـ أو أن نقول: إنَّ الله –سبحانه– استعان لهداية الإنسانية وتأمين سعادتها، بجماعة اعتبرت شريكة له في الأحكام؛. بمعنى أنَّ الله –سبحانه– جاء ببعض الأحكام على حين جاء الآخرون ببعضها الآخر؛ هذا أيضاً لا يصح؛ لأنَّ الله عالم بالسرّ والخفيّات، مطّلع على احتياجات الإنسان، غني لا يحتاج لأحد. فلو نطق النبي بحكم، فإنَّما ينطق به عن الله ويبيّنه عنه سبحانه: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[٦٥]. فالنبي وهو يؤدّي دوره، إنّما ينهض بتفصيل مجملات القرآن وتبيين محكماته، لا أنّه يأتي بشيء زائد أو يضيف أمراً من عنده، لأنَّه ثبت لدينا من الخارج أنَّ جميع الأصول والمبادئ العامّة قد تمّ بيانها وفاقاً لمنهاج الوحي وخطّه: ﴿**وما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى. إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحى. عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوى**﴾[٦٦].

الحصيلة أنَّ النبي(ص) لم يزد شيئاً، وما نطق به نطق به على أساس الوحي أو بياناً للوحي. هناك تقرير آخر لإثبات الجامعية من خلال الاستعانة بأصل الخاتمية، يمكن التعاطي معه كدليل عقلي. تعدّ مسألة الخاتمية مسألة ثابتة وأصلاً موضوعياً لا يطاله الريب عند المسلمين، تماماً كما هو الحال في مسألة عدم وجود النقص في بيانات القرآن أو

عدم استمداده العون من الآخرين في تحقيق كماله. فالنبي(ص) وفاقاً لمبدأ الخاتمية، هو خاتم النبيّين، والإسلام آخر الأديان في سلسلة الأديان الإلهية ورسالات السماء، ولا كتاب ولا نبوّة جديدة بعد نزول القرآن وبعثة النبي صلى الله عليه وآله. وبذلك، إذا لم تكن أحكام القرآن وتعاليمه جامعة، فيلزم من ذلك أن تأتي من بعده قوانين وأحكام إمّا تنسخ الأحكام السابقة أو تكمّلها، وهذا ما يتعارض مع الخاتمية(٦٧).

لكن مادامت أحكام الشريعة في القرآن تعبّر عن منهج عام وشامل يضم في ثناياه البرامج الأساسية العامّة والحلول الإنسانية الشاملة والفطرية التي تتضمّن، أحياناً، التفاصيل والجزئيّات، ومادامت هذه المكوّنات تهدي إلى الأهداف العملية؛ فلن تكون ثمَّ حاجة عندئذ للتغيير في الكلّيات والتبديل في الأصول والمبادئ الثابتة.

من جهة أخرى، إذا اتّسمت المنهاجيات بالكلّية، ولم تقتصر على مجتمع معين أو أوضاع خاصّة، وإن اصطبغت، أحياناً، بإهاب البيئة واكتست بجزئيات العرف، إلا أنّها ستكون جامعة أيضاً، مادام نصّ الكتاب ينطوي على إمكانات ممارسة الاجتهاد ويتّصف بالمرونة والقدرة على المواكبة، إذ مع وجود إمكانات الاجتهاد والاتصاف بالمرونة والمواكبة، لن يكون مجال للنسخ أو النقص، وبهذه الصفة يكون الكتاب جامعاً. من هذا المنطلق يصف القرآن نفسه في طبيعة علاقته مع الكتب الأخرى الماضية، بأنَّه مهيمن؛ بمعنى أنّه حافظ وحارس ومسيطر، كما في قوله سبحانه: ﴿**وأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ ومُهَيْمِناً عَلَيْهِ**﴾(٦٨). من هذه الجهة يمكن التعاطي معه، بصفته كتاباً جامعاً(٦٩).

٤. معايير الجامعية وملاكاتها:

نعود الآن، وبعد أن ثبتت الجامعية، إلى مسألة أخرى. فإذا ما قيل: أجل، الإسلام دين جامع، وقد توفّر القرآن على بيان كلّ ما يلزم، لكن ما هو معيار هذه الجامعية؟ وكيف السبيل إلى معرفتها؟

بادئ ذي بدء ينبغي للبحث أن يتمركز حيال المخاطَب نفسه؛ فما هو المعيار الذي إذا توفّر كان الدين جامعاً وكاملاً، وإذا فُقِدَ فَقَد الدين معه جامعيته وكماله؟ متى يكون الدين جامعاً غير ناقص، على النحو الذي يُفترض فيه بأنَّ محتوياته توفّرت على كلّ شيء، وما ثمَّة نقص في أحكامه، وأنَّه شامل في مكوّناته، وهي تلبّي جميع الحاجات في الأزمنة والعصور كافة؟ ومتى لا يكون كذلك؟

لا ريب أنَّ كمال الدين وجامعية الشريعة يرتبطان بأمور إذا توفّرت اتسما بخصيصة الجامعية، وإذا فُقِدَتْ غابت هذه الخصيصة. تكتسب هذه الخصائص شكلاً عاماً وكلّياً أحياناً، على حين يحدّد المعيار بعض خصوصيّات الإنسان في أحيان أخرى. فيلحظ، على سبيل المثال، أنّه كلّما اتسعت دائرة مخاطبي النبي، وعرضت الأحكام على نحو بحيث تستقطب في مداها أكبر دائرة من الناس؛ كانت تعاليم ذلك الدين أكمل؛ لأنَّه إذا ما كان المخاطَب بالدين قوم بعينهم أو قبيلة خاصّة، وأنَّ النبيّ المبعوث بذلك الدين، قد أُرسِل إلى جماعة محدّدة، فمن الطبيعي أن تأتي تعاليم ذلك الدين ومحتوياته متوائمة مع تلك الجماعة. كذلك لا يتّسم الدين بخصيصة الجامعية، إذا كان منهجه في البيان ونوع تعاليمه متناسباً مع جغرافية خاصّة ومنطقة محدّدة، من دون أن ينطوي على الشروط اللازمة لاستيعاب المجتمعات الأخرى.

تكتسب هذه الخصيصة شكلاً عاماً وكلياً، وهي تُستوحى من الحصيلة العامّة لتعاليم الدين وأحكام الشريعة. لكن ثمَّ معايير أخرى تأتي من خلال الغوص في الأبعاد الروحية للإنسان وعبر البحث في احتياجاته على هذا الصعيد، كما تبرز عبر عملية مقارنة بين الأحكام وبين معرفة الإنسان وما ينطوي عليه من أبعاد ومكوّنات.

مهما يكن الأمر، نبادر في ما يأتي إلى دراسة هذه المعايير ومقارنتها مع تعاليم القرآن، من خلال بحث موجز نقدّمه في نقاط، على حين نترك استيفاء التفاصيل إلى الكتب المختصّة، ومن بينها كتاب «جامعية القرآن» لكاتب هذه السطور.

أمّا المعايير التي نعنيها ويدور الحديث حولها، فهي:

أ ـ الرؤية الكلّية العامّة:

أن يكون الهدف الأساسي للنص؛ التعامل مع الكلّيات وبيان الخطوط العامّة للبرامج، وعرض القواعد الأساسيّة والإطار العام للأحكام. عندئذ سيكون من الثابت أن أحد معايير الجامعية أن لا يدخل الدين أو الكتاب ما أمكنه ذلك، بالتفصيلات التي تكون عرضة للتغيّر باختلاف العصور والأزمنة، لكي لا يبلى أو لكي لا يدفع مخاطبيه في العصور التالية إلى دائرة الالتباس والخطأ. وبديهي أنه ثمَّ من الجزئيّات ما لا يتغيّر حتّى مع تغيّر الأوضاع وتبدّل الظروف، أو أنَّ تثبيتها لا يستوجب الخطأ والاشتباه، على النحو الذي إذا طرأ فيه التحوّل على موضوع الأحكام، لا يلزم من ذلك الجمود في النصّ.

يعتقد البعض، بأنَّه إذا كان القرآن بصدد بيان الأمور ذات الصلة بهداية الإنسان، فينبغي له أن يعطي جميع المسائل التي ترجع إلى جهة الهداية، سواء أكانت جزئية أم كلّية، لها علاقة بهذا العصر أو العصور اللاحقة. أجل، ينبغي للقرآن أن يتوفّر على بيان جميع القضايا الكلّية، بل لا ينبغي له أن يغفل حتّى عن تلك الجزئيّات التي إذا امتنع عن بيانها وقع الناس في الخطأ، لكن ذلك لا يعني أن معنى الجامعية هو تفصيل كلّ شيء من أبسط الأمور وأيسرها إلى أعقدها. فالعقل، على سبيل المثال، يقضي بالاقتصار على كلّيات الأمور والخطوط العامّة في الشريعة، وأن تقلّ، ما أمكن، دائرة الخوض في التفاصيل. فدوام القانون وثباته يتمثّل بالتحرّز عن التورط في التفاصيل، والامتناع عن الأمور التي يطرأ عليها التغيّر بمرور الزمان.

يكتب الشهيد مرتضى مطهّري بهذا الشأن: «**يبدي البعض جموداً، فهو يتصوّر بأنَّه مادام الإسلام ديناً جامعاً، فيتحتم عليه أنَّ يحدّد تكليفاً واضحاً حتّى في الجزئيّات. كلا، ليس الأمر كذلك... بل ما تمليه جامعية الإسلام، أن لا يصدر منه تكليف في الكثير من الأمور أساساً، لكن لا على النحو الذي لا يكون له فيه موقف بتاتاً، وإنّما على النحو الذي يكون فيه أمره وتكليفه وموقفه من ذلك؛ هو أن يكون الناس أحراراً**»[٧٠].

سلفت الإشارة إلى خصائص القرآن في ما سبق، وقد ذكرنا أنَّ موقف القرآن حيال الأحكام، يركّز على تناول المسائل العامّة والكلّية ويهتم بوضع المعايير العامّة للأحكام، وأنَّ منهجه لا يقوم على أساس الدخول في التفاصيل ولم يشأ التدخّل بالجزئيّات عمداً، خاصّة في مضمار المعاملات ودائرة المسائل غير العبادية.

إذا نظرنا إلى المباحات وموارد الرخص ومنطقة الفراغ نجدها تؤلّف مساحة كبيرة، بحيث تبدو أحكام الواجب والحرام ضئيلة جدّاً إذا ما قورنت بأحكام تلك المنطقة. لذلك كلّه يمكن، وصف أسلوب بيان القرآن بالأسلاك الشائكة، التي تؤطر المناطق المحرمة وتومئ إلى المجالات المحدودة وحسب، وتضع معايير كالعدالة واليسر والعمومية، لكي يستطيع الناس تنظيم القوانين والمقرّرات العملية على ضوئها.

ب ـ التطابق مع الفطرة:

من معايير الجامعية وجود أحكام تستجيب لمتطلّبات الإنسان الأساسيّة واحتياجاته الأصيلة، ووجود مقرّرات تتطابق مع الفطرة وتتجاوب مع خصوصية الإنسان في انطوائه على بُعدين، على النحو الذي لا يقصر عن المقتضيات الأساسيّة للإنسان في حياته

المعنوية. فإذا ما كانت الطبيعة الإنسانية واحدة على نحو كلي وثابتة في جميع الأزمنة والعصور، وجاء النص الديني يتعامل مع هذه المكوّنات والطبيعة الواحدة، ويركز على المتطلبات الأساسية والحاجات العامّة، فهو عندئذ يكون نصاً كاملاً وجامعاً.

يمكن القول بعبارة أخرى، إنَّ الإنسان الذي يميّز الحقّ والباطل بحسب الفطرة، ويفهم الحسن والقبيح وفاقاً لها، شُرّعت له أحكام تحفظه وتضمن له سلامته، حيث بمقدوره أن يداوم على هذا الطريق ويفرض سلطته على الغرائز الهائجة. ومع وجود مناهج ومشروعات أخرى في هذا المجال، إلا أنَّ الدين نهض بمسؤوليته في هذا السبيل ولم يتوان في تأمين حاجة الإنسان على هذا الصعيد.

ج ـ المرونة

إنّما يكون القانون نافعاً وجامعاً، إذا لم يخلق لمخاطبيه مشكلة في مرحلة التنفيذ. وهذه المسألة لا تقتصر على بعدها الفردي وحسب، بل إذا تعثّرت بالقانون خطاه في مرحلة التنفيذ، ولم تتوفّر له فرصة التنفيذ من قبل أكثر الناس فلا يمكن أن يكون قانوناً حكيماً. فالدين الكامل والجامع، هو الدين الذي يصدر تشريعاته على أساس المكوّنات الواقعية للإنسان واستناداً إلى خصوصياته، ويضع قوانينه على النحو الذي تتجاوب فيه مع منعطفات الحياة الإنسانية وما يطرأ عليها من تحوّلات ومشكلات، مثل الفقر، والمرض، واضطراب حبل الأمن، والصعاب والمشكلات التي تعصف بالحياة الإنسانية؛ كما أنَّ من خصائص كماله وشموله، أيضاً، أن يعرض قوانينه بصيغة مرنة إزاء هذه التحوّلات بحيث تكون لها القدرة على المواكبة، حتّى لا يقع المكلّف في الصعوبة والحرج.

فما نراه من أنَّ القرآن ركّز في مستثنيات حكمه على عناوين من قبيل المرض، والعسر والحرج، والفقر، والإكراه والاضطرار وعشرات العناوين الأخرى؛ إنّما جاء بباعث إنسانية شريعته ومرونتها، وقدرتها على مواكبة أوضاع الإنسان ومماشاة ظروفه. فحيث اهتمّ القرآن بهذه الأبعاد، وراعاها على نحو عام، فقد توفّر في الحقيقة على إحدى أوصاف جامعية الشريعة والتزم بمراعاتها.

د ـ جدارة استحقاق الأبدية:

يمكن التوفّر على دراسة جدارة القرآن للخلود، انطلاقاً من الجهتين التاليتين:

١ـ خصوصيّة المصدر: يتمتّع مصدر الشريعة والأحكام بخصوصية توفّر له على الدوام القدرة على التجديد والاستجابة للمشكلات، فالقرآن يضع باستمرار وحياً جديداً غضاً طرياً بين يدي أصحاب العقول وذوي الفكر، من خلال خصوصيّة كلماته وعباراته. فبشأن بقية الأنبياء العظام لم يدّع أحد في ما يبدو، أنَّهم وضعوا كلمات الله عينها بين يدي الناس، إنّما قدّموا للأمّة تجارب روحانية وباطنية ووحيانية. من هذا المنطلق كانت التوراة والإنجيل ـ مثلاً ـ تمثّل في حقيقتها أخباراً عن تلك التجارب وتوصيفاً لمعطيات تلك التعاليم. بيد أنَّ المسألة تختلف كاملاً بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فالنبي وضع بين يدي الأمّة كلمات الوحي نفسها، بكلماتها وحروفها، وبالترتيب ذاته ضمن المقطع والآية، بل بالترتيب نفسه الذي انتظم الآيات.

فكما كان النبي ومسلمو صدر الإسلام مخاطبين بهذه الكلمات، فكذا نحن مخاطبون بها أيضاً، حتّى لكأنَّ تلك التجربة تتكرّر بالنسبة لنا وللعصور كافة، وأن تلك الكلمات تتلى بعينها مجدّداً. من هذا المنطلق، نحن بإزاء وحي متجدّد على الدوام لا يغيض ولا يبلى؛ تجربته ثابتة تعود إليه الإنسانية وتنهل منه أبداً، تستمد من معانيه ما يلبي حاجاتها. ومادامت الإنسانية تواجه في كلّ عصر متغيّرات ذلك العصر واحتياجاتها فيه، فبمقدورها أن تستلهم من القرآن تفسيرات متوائمة مع ذلك العصر (وفاقاً لقواعد الكلام وضوابطه)، لتؤسّس مع الوحي المتجدّد علاقة مطّردة مستمرة.

٢ـ القوانين نفسها: جدارة القانون للخلود معناها؛ إذا تحرّكت الشريعة في التقنين بطريقة بحيث لا تحدّد نفسها في إطار الأحكام الجزئية واللوائح المؤقتة، وارتكزت إلى الكلّيات والمبادئ العامّة أكثر، وقلّما خاضت في الجزئيّات، والأكثر من ذلك أنّها تركت الجزئيّات إلى العرف وفي النهاية إلى اجتهاد الآخرين وجهودهم، فسيكون ذلك كلّه دليلاً على رؤيتها الواقعية، وتكون هي شريعة جامعة؛ لأنَّه لا يسع أي مشرّع أن يتعامل مع الأحكام ويبينها على نحو تفصيلي بحيث يستغرق بالجزئيّات واحدة فواحدة، وأن يعلن مسبقاً حكم مسألة ستقع بعد ألف عام. فعلى سبيل المثال، ليس بمقدور المقنّن أن يحدّد الموقف العملي مسبقاً من عناوين ومسائل مستقبلية، مثل التعامل المصرفي والتلقيح الاصطناعي، كما لا يسعه أن يعيّن حلولاً مسبقة وأحكاماً جاهزة لقضايا مثل النمو السكّاني، وأوقات الفراغ، وتراكم الثروة والنمو الرأسمالي وما شابه ذلك.

من خصائص الدين الجامع، أنّه يبيّن الأحكام في إطار بنية تستبطن في تكوينها العمومية والشمول، وأنَّ المشرّع في هذا الدين يعرض الأحكام بالصيغة التي يمكن أن

تتحوّل فيها إلى مبادئ عامّة وقواعد شاملة، وبالنحو الذي تكون قادرة على الانطباق على مختلف الحالات في الأوضاع المستقبلية.

هـ ـ اتساق أجزاء المنظومة الدينية

لا ريب في أنَّ إحدى ملاكات جامعية الشريعة، هو الاتساق بين أجزاء الأحكام والانسجام في ما بينها. فإذا لم يُقِم من يمارس عملية الاستنباط من القرآن، ضرباً من التواؤم بين المكوّنات والأحكام أو لم يلتفت إلى هذا المبدأ، فإنَّ ذلك ينمّ عن جهله وعدم معرفته الكاملة بالصيغة الكلّية العامّة للأحكام.

وعلى أية حال، إن الشريعة الجامعة والكاملة، هي التي تقيم ضرباً من الانسجام والتوافق بين أحكامها المختلفة، وتراعي التوازن في المسائل الاجتماعية والفردية المختلفة بين الأبعاد المادية والمعنوية. فإذا ما انطوى دين من الأديان في جزء من أجزائه على أحكام تذمّ الانتفاع من الدنيا وتقدح التمتّع المادّي (وليس حبّ الدنيا وعبادتها)، فإنَّ مثل هذا الدين سيعوّق التنمية الاقتصادية ويعدّ مانعاً عن الرقي والتقدّم. على ضوء هذا المبنى، لا يسع الإنسان أن يؤمن بالتقدّم الاقتصادي من جهة، وأن يؤمن، في الوقت ذاته، بأنَّ الدين يمنع الانتفاع بالمتع الدنيوية.

وفي مثال آخر، ليس بمقدور الإنسان أن يزعم بأنَّ الدين ينطوي على التنمية السياسية ويؤمن بدور للأمّة على هذا الصعيد، ثمَّ ينكر، في الوقت ذاته، الحرّية السياسية وحرّية الفكر. الحقيقة إنَّ هذه المفارقات تطرح لإشكالية بين الأحكام والرؤية الكونية؛ فإذا ما آمن الدين بعقيدة الجبر، فلا يسعه الترغيب بإنفاق الجهود في سبيل المعيشة؛ لأنَّ من لوازم عقيدة الجبر أنَّ الرزق والمعيشة بيد الله، ولا أثر لجهد الإنسان في حركته الاقتصادية. كذلك إذا آمن دين ما بالمصير بمفهومه الخرافي، فلا يسعه أن يحثّ الناس على مكافحة الظلم ويطلب منهم مواجهة العدوان.

على هذا الضوء، إذا لم يكن التوافق بين أجزاء الدين ومنهاج الشريعة على النحو الذي يوفّر التوافق والانسجام في أجزاء الحكم، فستكون هذه الشريعة ناقصة، ويضطرب حبلها وتتورط بالتناقض وبمشكلات أخرى. هذا النوع من المعيار ضروري حتّى لاستنباط الحكم والتوفّر على المعرفة الصحيحة لأجزاء الدين.

و ـ الاستيعاب والشمول:

لا ريب في أنَّ الاستيعاب والشمول هما من أبعاد الجامعية وملاكات تشخيص

الشريعة المحيطة الجامعة؛ وذلك بالمعنى الذي يفيد أنَّ أحكام هذه الشريعة ومقرّراتها لم تقتصر على بُعد واحد من حاجيات الإنسان، وإنّما توفّرت على تغطية احتياجاته ومتطلباته من جميع الأبعاد والجهات.

صحيح أنَّ المهمّة الأساسية للدين تنصبّ على الأبعاد المعنوية للإنسان واحتياجاته الماورائية، وهو يهدف بذلك إلى إعمار آخرته؛ لكن الصحيح، أيضاً، أنَّ هذا الدين سيصاب بالتناقضات، وتترافق مسيرته العملية بالإخفاقات، ويتعذّر تطبيق أحكامه ويكون مصيره الفشل إذا ما اقتصر على هذا البعد وحده في تحقيق سعادة الإنسان، أو أهمل في وضع أحكامه العبادية المتطلّبات الناسوتية والإملاءات الطبيعية للإنسان.

وفي الوقت نفسه فإن الدين لن يتسم بالجامعية والشمول، إذا ما اقتصر على الأبعاد الفردية وحدها وأهمل الأبعاد الاجتماعية. فإذا ما كان القرآن يركّز على العلاقات الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والقيام بالقسط، ومواجهة الفقر والظلم، وبسط الأمن والاستقرار وعشرات المسائل الاجتماعية والإنسانية؛ فذلك لأنَّ تحقّق الإيمان، وتفتح آفاقه، وترسخه، واستقراره ودوامه يرتبط بأجمعه بهذه العوامل الاجتماعية والإنسانية. وفي المقابل، إذا أهمل القرآن العناية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحدود والقصاص، والجهاد، وتغاضى عن النظام الديني والكثير من المطالب التي يتوقّف عليها تحقّق الأمن والاستقرار وبسط العدالة والحرية والازدهار، فسيخفق في أهدافه المعنوية السامية أيضاً، ولا يجد الأرضية المناسبة للتحقّق عملياً، ومن ثمَّ إذا لم يركّز الدين على هذه الأبعاد فلن يتوفّر على صفة الشمول وخصلة الاستيعاب.

ز: العقلانية:

من ملاكات الجامعية عناية الشريعة بالسبل العقلانية وانتفاعها من العرف والتجربة البشرية. إنَّ تبعية الشريعة للملاكات الواقعية، والمصالح والمفاسد، وتشريع الدين على أساس المصالح والمفاسد العقلائية، هي كلّها دليل على العلاقة الوثيقة بين الشريعة والعقل. وعندما يحظى العقل بموقع رفيع بين المنتمين لذلك الدين، سيكون الدين خالداً ويتّسم بالشمول والجامعية. وحيث يُعنى القرآن في الكثير من أحكامه بفوائد الأحكام ومعطياتها وما تستبطنه من حِكَم، ففي ذلك دليل على عقلانية أحكامه.

من الطبيعي أنَّ تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد الواقعية وقاعدة الملازمة بين العقل والشرع، يؤديان إلى تحرّر الأحكام من الجمود والقشرية، ويوفّران لعلماء الدين فرصة

فهم أحكام القرآن على نحو صحيح، ويسمحان بإيجاد تحوّل في المسار الفقهي على أساس مواكبة التحوّلات الجديدة ومتطلّبات العصر، ومن خلال رعاية الأصول والمبادئ العامّة واستخدام العقل.

هكذا تنتهي الحصيلة إلى أن العقلانية هي إحدى ملاكات الجامعية. فالقرآن يولي أهميّة فائقة للعقل والتدبّر وفهم المعاني، إلى الحدّ الذي عرض إلى جوار الكتاب الكريم مصدراً آخر عنوانه العقل. فللعقل دوره الذي ينهض به كنور وسراج في فهم النصوص، وله بالإضافة إلى ذلك، موقعه الخاص ودوره الذي يمارسه من خلال عنوان «المستقلات العقلية»؛ حيث ينهض بتشخيص ما ينبغي فعله [الأوامر] وما لا ينبغي [النواهي] على النحو الذي حتّى إذا جاءت تلك الأوامر والنواهي من قبل الشرع، فستكون بمنزلة الإرشاد لحكم العقل.

تبقى نقطة ترتبط بطبيعة عودتنا إلى العقل، وهي أننا عندما نرجع إلى العقل في المواضع التي نعود فيها إليه، لا نرجع إلى مصدر ديني مباشر، لكن مادام الشرع نفسه قد أيّد العودة إلى هذه الهبة الربانية والمصدر الإلهي، وهو الذي حثّنا على الرجوع إليها، فعندئذ نكون في عودتنا إلى العقل قد رجعنا إلى مصدر في المنظومة الدينية ذاتها، وإلى جزء من مكوّناتها.

فما تعنيه جامعية القرآن في هذا السياق، هو إرجاعنا في تأمين الاحتياجات وتوفير الحلول المطلوبة للمشكلات إلى المصادر الخاصّة التي تفي بذلك. وهذه، بالحقيقة، هي خصيصة الدين الواقعي، فالدين الواقعي هو من يعمل بهذه الطريقة ويحيل إلى مصادر خاصّة تتناسب مع احتياجاتنا، سواء أكانت هذه الاحتياجات دينية أم غير دينية، ودائمة أم لا.

على ضوء ذلك كلّه نفهم، إذا كان للعقل والتجربة والعرف موقعها الخاص في الشريعة، فمعنى ذلك أنَّ هذه الشريعة شاملة ومحيطة وجامعة في أحكامها.

الهوامش

(١) محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ج١٤، ص١٠٨.
(٢) الفيروزآبادي، **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**، ص٢٢٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
(٤) سورة النحل: الآية ٨٩.
(٥) سورة المائدة: الآية ٣.
(٦) محمّد عزّة دروزة، **التفسير الحديث**، ج٦، ص٩٠.
(٧) ينظر في تفاصيل أقوال المفسّرين بهذا الشأن: **جامعيت قرآن**[جامعية القرآن] كاتب هذه السطور، فصل: **المفسّرون والجامعية**، ص٨٥.
(٨) محمّد بن الحسن الطوسي، **تفسير التبيان**، ج٦، ص٤١٨.
(٩) الزمخشري، **تفسير الكشّاف**، ج٢، ص٦٢٨.
(١٠) الفخر الرازي، **مفاتيح الغيب** (التفسير الكبير)، ج٢٠، ص٩٩.
(١١) من قوله تعالى: ﴿ **أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ (سورة المائدة: الآية ٣٠).
(١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**ونَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ (سورة النحل: الآية ٨٩).
(١٣) ﴿**وما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾(سورة الإسراء: الآية ١٥).
(١٤) الفيروز آبادي، **تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس**، ص٢٢٩.
(١٥) ينظر في هذا المجال: الحويزي، **نور الثقلين**، ج٣، ص٧٤ـ٧٧ وح١٧٤و ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠ و ١٨١.
(١٦) سورة النحل: الآية٨٩.
(١٧) محمّد هادي معرفة، **جامعيت قرآن كريم** [جامعية القرآن الكريم] فصلية **رسالة المفيد**، العدد٧، ص ٢١ بالفارسية.
(١٨) ينسب مثل هذا الكلام إلى ابن مسعود من القدماء، وعلى نحو أوضح وأصرح إلى الشافعي. ينظر: الآلوسي، **روح المعاني**، ج٥، ص٢٠٩.
(١٩) محمّد هادي معرفة، **المصدر السابق**، العدد٦، ص٥.
(٢٠) لقد توفّر كاتب هذه السطور على بيان أقوال المفسّرين وما ذكروه حيال **جامعية القرآن** بالتفصيل، في كتاب: **جامعية القرآن**، منشورات الكتاب المبين، بحيث يمكن مراجعة هذا الكتاب للوقوف على المزيد من التفاصيل.
(٢١) سورة يوسف: الآية ١١١.
(٢٢) ينظر بشأن هذا الاحتمال وشواهده الأدبية: الآلوسي، **روح المعاني**، ج٨، ص١٠٥ في ظلّ الآية الكريمة.
(٢٣) مع أنَّ الفخر الرازي نقل هذا الاحتمال بصفته رأياً مرجوحاً، وراح يكتب: «**فإنَّ جعل هذا الوصف وصفاً لكلّ القرآن أليق من جعله وصفة لقصّة يوسف وحدها**» إلا إنَّ الواحدي نقل الاحتمالين معاً في **التفسير الوجيز والوسيط**، لكلّ من دون أنَّ يسوق دليلاً على نظريته أو يذكر شاهداً يؤيدها. ينظر: **التفسير الكبير**، ج٨، ص٥٢٣ في ظلّ الآية المذكورة، وأيضاً: **الطبعة القديمة**، ج١٨، ص٢٢٩.
(٢٤) سورة الأنعام: الآية ١٥٤.
(٢٥) سورة الأعراف: الآية ١٤٥.
(٢٦) نقل الآلوسي هذا الاحتمال عن ابن الكمال وساق شاهداً عليه الآية الكريمة ﴿**أوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ**﴾

(النمل: ٣٢) التي لا تدلّ على الإضافة الحقيقية قطعاً، لأنَّ الله أعطاها [ملكة سبأ] على نحو نسبي (**روح المعاني**، ج٨، ص١٠٥ـ١٠٦) .

(٢٧) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٢٨) سورة المائدة: الآية ٣.

(٢٩) ينظر كمثال على ذلك: الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج٥، ص١٧٦.

(٣٠) ينظر كمثال على ذلك: رشيد رضا، **المنار**، ج٦، ص١٦٦.

(٣١) تتفق كلمة المفسّرين جميعاً على أنَّ هذه الآية لم تكن آخر ما نزل من القرآن، وإنَّما يحتمل أن يكون آخر ما نزل هي آية: ﴿**واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ**﴾ (البقرة: ٢٨١)، ومن ثمَّ فمن الثابت أنّه قد نزل في هذه المدّة آيات أخرى في مجال الأحكام والمسائل الأخرى. ينظر: السيوطي، **الإتقان**، ج١، النوع الثامن، معرفة آخر ما نزل، ص١٠١.

(٣٢) سورة المائدة: الآية ٣.

(٣٣) سورة الأنعام: الآية ٥٩.

(٣٤) عبد الكريم سروش، **مجلة كيان**، العدد ٤١، ص٨ بالفارسية.

(٣٥) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٣٦) سورة الأنعام: الآية٥٩.

(٣٧) بالرغم من وجود الاحتمال الذي يضع الآيتين في رديف واحد، لكن الحقيقة أنَّ مضمون آية: ﴿**ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ**﴾ يمكن أن يصدق على معنى اللوح المحفوظ، ومن ثمَّ يكون لها معنىً محصَّل. أما آية: ﴿**ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ من شيءٍ**﴾ فليس لها معنىً محصَّل في اللوح المحفوظ، وقد ذهب عدّة مثل قتادة، بأنه ينبغي أن يكون المقصود من «الكتاب» هو الأجل. ينظر في هذا الشأن: الآلوسي، روح المعاني، ج٥، ص٢١٠ في ظلّ الآية (٣٨) من الأنعام.

(٣٨) الرازي، التفسير الكبير (**مفاتيح الغيب**)، ج٤، ص٥٢٦ وج١٢، ص٢١٦.

(٣٩) الآلوسي، المصدر السابق، ج٥، ص٢٠٩.

(٤٠) الطباطبائي، **الميزان**، ج٧، ص٨١.

(٤١) نقل الطبري عن ابن عباس أنَّ المقصود من الكتاب هو القرآن، ومن ثمَّ فمعنى الآية: ﴿**ما تركنا شيئاً إلا قد كتبناه في أمِّ الكتاب**﴾. أمّا ابن زيد فقال في معنى الآية: ﴿**لم يفعل الكتاب، ما من شيء إلا وهو في الكتاب**﴾. ينظر: الطبري، **جامع البيان**، ج٥، ١٠٢٩٤ و١٠٢٩٥، ص٢٤٧.

(٤٢) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٨، ص٦١.

(٤٣)

(٤٤) سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

(٤٥) سورة القلم: الآية ٥٢.

(٤٦) سورة سبأ: الآية ٢٨.

(٤٧) سورة الأعراف: الآية ١٥٨.

(٤٨) سورة الفرقان: الآية ١.

(٤٩) بعد بحثه الذي ساقه لنقد الإعجاز التشريعي يتساءل يوسف حدّاد من مطارنة لبنان في كتابه «**القرآن والكتاب**» (ص٨٩٦) عن بواعث غلو أهل القرآن في دينهم، وجهلهم بأنَّ تشريعات القرآن قد جاءت متناسبة مع أجواء ذلك العصر ونزلت بما يتواءم مع البيئة الجغرافية لعصر النزول، وإذا ما قيل بشأن هذه الأمّة إنّها أمّة وسطا فهي وسطية بين الدين الموسوي والمسيحي، بمعنى أنّها وسيطة في العقيدة والشريعة والاصطفاء!

(٥٠) بشأن الشبهة التي تقول: هل تعدّ تعاليم القرآن وأحكامه انعكاساً لآداب جزيرة العرب متأثّرة بتقاليدها وأعرافها وآدابها، أمّ أن هذه تعبير عن لغة القوم وحسب، يمكن الرجوع إلى البحث التفصيلي لكاتب هذه السطور: قرآن وفرهنك زمانه [القرآن وثقافة العصر] منشورات الكتاب المبين [بالفارسية] ، أو مجموعة المقالات التي نشرتها في مجلة «رسالة المفيد» [بالفارسية أيضاً] ، الأعداد: ٨ ـ ١١.

(٥١) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

(٥٢) سورة فصلت: الآية ٤١ ـ ٤٢.

(٥٣) سيأتي في البحث الروائي أنَّ الإمام الصادق عليه السّلام، أشار إلى هذا المعنى ـ الترابط بين خاتم النبوة وجامعية القرآن ـ في خبر أبوب بن الحر. ينظر: **نور الثقلين**، ج٣ و ح١٨٧، ص٧٦.

(٥٤) الفخر الرازي، **التفسير الكبير**، ج٩، ص ١٧١. أيضاً الطبعة القديمة، ج٢٥، ص ٢١٤.

(٥٥) مرتضى مطهّري، **مجموعة الآثار الكاملة**، ج٣، ص١٥٤ بالفارسية.

(٥٦) محمد بن يعقوب الكليني، **الأصول من الكافي**، ج ١، كتاب فضل العلم، ص٥٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ج ١، ح٥، ص٦٠.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه، ح٧. كما جاء الخبر ذاته في «**نهج البلاغة**» (الخطبة: ١٠٨) باختلاف يسير في المضمون.

(٦٠) ينظر: محمّد بن يعقوب الكليني، **الأصول من الكافي**، ج ١، باب فضل العلم، ح٨ و ٩، ص٦٠.

(٦١) ينظر بهذا الشأن: خبر حماد اللحام نقلاً عن تفسير العياشي، وخبر عبد الله بن الوليد (ح١٧٣)، وخبر يونس (ح١٧٤) في تفسير «**نور الثقلين**» فيها جميعاً دلالة على شمول القرآن وإحاطته واستيعابه لعلوم السماء والأرض، ولأخبار الماضي والمستقبل، كما دلالتها على جامعية القرآن وأنه تبيان لكلّ شيء. ينظر: الحويزي، **نور الثقلين**، ج٣، ص٧٦.

(٦٢) الحويزي، **نور الثقلين**، ج٣، ح١٨٧، ص٧٦.

(٦٣) المصدر نفسه: ح١٨٤.

(٦٤) **نهج البلاغة**، الخطبة١٨.

(٦٥) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٦٦) سورة النجم: الآية ٣ ـ ٥.

(٦٧) لتوضيح هذا التقرير أكثر، ينظر: السيّد محمّد علي أبازي، **جامعية القرآن**، ص٣٧ بالفارسية.

(٦٨) المائدة: ٤٨.

(٦٩) ينظر في هذا المجال: مرتضى مطهّري، **المجموعة الكاملة**، ج٣، ص١٦٤ بالفارسية.

(٧٠) مرتضى مطهّري، **إسلام ومقتضيات زمان [الإسلام ومتطلّبات العصر]** ، ص٢٠٨ بالفارسية.